بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب لوامع و اسرار
مؤلف قطب الدین محمد رازی
موضوع تألیف حکمت و منطق
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۳۱
۱۴۰

بازرسی شد
۶۳ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب لوامع و اسرار
مؤلف قطب الدین محمد رازی
موضوع تألیف حکمت و منطق
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۳۱
۱۴۰

لصاحبه ارشح مطالع مجلس سرای

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله فياض ذوادر العوارف وملهم حقايق المعارف
واهب جيوب العالمين ورافع درجات العالمين والصلوة على
خير بريته وخليفته في خليقته محمد واله خير آل ما ظهر لامع ال واخر
مغنى بيار وبعد فان العلوم على تشعب فنونها وتكثر شجونها ارفع
المطالب وانفع المآرب وعلم المنطق مرينها ابينها تبيانا واحسنها
شانا يالة منقبة تحلت في الشرف والبهآء ومرتبة جليت عن الفضل
والثناء فيه شفاء عن الاسقام ونجاة عن الآلام واسادات الى الفوز
التحقيق وتنبيهات على رموز التدقيق وكشف للاسرار وبيان
لعويصات الافكار بل انوار الهداية وبطالعها ووسايل الدراية
وذرايعها ومباحث كاشفة عن الحقايق ومقاصد جامعة للدقايق
من رام اختيار العلوم فهو عينها او رغب في انتقاد نقود المعارف فهو
فتنها وعينها لا يوثق من الاغاليط وتمويهات الاوهام الابر ولا يهتدي
لدرك مطالبه الى سواء السبيل الابدرك مطالبه ولولاه لما انفتح الخطاء عن
الصواب ولم يتميز الشريف عن لامع السراب وانه لمعيار النظر والاعتبار
وميزان التامل الافتكار فكل نظر لا يشترك بهذا الميزان يمرق عن معرض البطلان
وكل فكر لا يعتبر بهذا المعيار فهو لا يكون الا فاسد العيار فيه معالم للهدى ومصابح
تجلو الدجى وضيا قبل الاذهان ولا برحا اصبح الغمامة الراسخون الدين تلالاء

تابعين

ظلم الليالي انوار قرايحهم الوقاد واستناد على صفحات الايام آثار خواطرهم
النقاد تحكم في وجوب معرفته ويقر طوعا باطرابه وبدهته حتى ان الشيخ
ابا علي بن سينا اذا حاول التنبيه على جلالة قواعده وفضلها قال المنطق
نعم العون على ادراك العلوم كلها وابا نصر الفارابي ذكر الفيلسوف الذي
لم نظفر عندنا بتحقيق المعاني وتشييد المباني وتدق امرا الى حيث لقب
بالمعلم الثاني رآه كالعلق النفيس واذا قايسه بالعلوم الاخرى حكم منها محال
الريس ازمان زمرت اجرافه ظهرت انوان بهرت في ظلمة الليل
الى تكثيت فيما مضى من الزمان الى هذا الان مشغوفا بتحصيله وتقصيه شاقا
على تطوف النوامل الشوط نا صلا نبال اللجج عن قوس الفرط وانفاني استنشاقه
بصدق همة تلفظ بزاجها الى المطالب وجرح مرحة تسوق حاديها الى المارب
لم ار عالما على الزمان منارا اليه في البيان بالبنان الا وقد استطلعته
طلع بدايع اشكاله ولا بقي فيه كتاب يبابي بشانه او يرغب في انتهاج
سنن ميدانه الا وقد صفحت سيئة وتعرفت غثة وسمينه لا سيما
كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصد الاوايل احد بعد واحد من الاذكياء
ولا يهتدي الى دقايقه الاوارد بعد وارد من الفضلاء فكم مسعد نظري فيه
وصوب وكم نقد عن معضلاته ونقب حتى وجدت في اكثر ما نقل عنه المامون
خللا بينا والفيت في جل ما اعترضوا عليه زللا مبينا ما قدروا على اختلاق
اقراع ابكار معانيه فهي بعد تحت حجب الاستار مستورة ولا انتقوا

الاول الفوتوغرافي للمخطوط المرسل بمكاتب استانبول

دقايقه مبانيه وازاهير ما من وراء الاكام زاهرة منظورة شعس اذا لم تكن للراء
عين صحيحة ولا غرو ان يرتاب والصبح منير فمالج قلبي ان ارتيب
في هذا الفن كتابا انفق فيه الافكار واوضح الاسرار احقوق ما غفل سهو
الفهم عن تحققه وابتن بانطوق الشبهة في طرقه كاشفا عن مواضع
اللبس مميزا بين السهى والشمس لابل منشد فوايد الكلام ما يسطع
صبح الحق عن افق بيانه واوشح مقاعد الاذهان بما ينظم الفرقد المحرر
من لالي تبيانه واجمع عقد الدر بعد شتاته بعد اجتهاد الوسع مبذول
ولكم عزمت فانفصل العزم وتقدمت فتاخر الفهم اذ انا في زمان صار الجهل فيه مشهورا
والعلم كان لم يكن شيئا مذكورا درست معالمه وعفت آثاره واوتقعت الجهابذ
واتقدت ناره العالم فيه مطروح على الطرق والجاهل محمول على الحدق لو قلت
عميت اعين الزمان لما كذبت او غيرت اطوار الفلك الدوار عن سمت الصواب
لما تجنيت ولكني قدرت وهيات ونبذت فعلته وراء ظهري حين عاينت
حسنة كبرى في حسناته وسنا سمدت آية عظمى في آياته هي تعطي على جميع السيآت
فكانها بل لا يكثرت بنقصان الزمان وحوادثه من كون في دايرة ضيا نهاية
وما مي الادولة الصاحب الذي بصاحبه الاقيار والمجد والكرم المخدوم الام
دستورا عاظم الامرآء في العالم مالك زمام حكام العرب والعجم رافع مراتب العلم
الى الغاية القصوى مظهر كلمات الله العليا المخصوص بالنفس القدسية
المكرم برياسة الانسية ناظوم دولة الوزارة آية عين اعيان الامام الغابر
من قداح الفضل ما لقداح الحظ المشهور في المعارف باليد الطولى كاشف
استار المحاقق بكشف منشور اسوار الدقايق برايم الثاقب لما بدت منه

بكل الصعاب

محامده

محامده في النفس يسمى بالامير محمد الصاحب المفضال منصور اللوى الماجد
الفتح الكريم الاوحد رأى له كالبدر يشرق في الدجى ويبرك احوال الخلايق
في عيد يامن يسايلنا عن الغايات ان فكرت فيه فهي غاية مقصد ما ان مدحت
محمدا بمقالتي ولكن بمدحت مقالتي بمجد غياث الحق والدنيا والدين رشيد
الاسلام ورشد المسلمين ظل الله على الخلايق اجمعين اجرى الله آثاره
معاليه على صفحات الايام وربط اطناب دولته باوتاد الخلود والدوام
ولا زال ركن الدين بطايف اعتنائه ذكيا ومتين العلم بعواطف
اشفاقه متينا وبرحم الله عبدا قال آمينا فهو الذي ارتفعت رايات
آياته الملك الدين بآرايه وانتشرت آيات الحق المبين بايمانه نلا لاء
مرآة ثاقب جلاله انوار السعادة الابدية وازهرت حدايق كماله اسحاد
الكرامة السرمدية شيل ارباب الفضل افضاله واستنزل الدهر عن طباعه
الابية اقباله وصار بحور الامل عن سحب ايادية جمع يغرق اشاغله وبورق
اعاليه لو شبهت بالشمس المنير كذبت او مثلته بالسحب المطبق لما
اصبت من اين للشمس دقايق معان تبهر الالباب وجلايل عبارات
تنزه الفضل اللباب واني للسحاب من الانعام ما عم جمهور الانام ودام
ندى الليالي والايام فلما قصدت شكر بعض نعمه التي بنظاهر انارها
على وعجمت ذكر شي من فواضله التي بنطوق انوارها بين يدي اتهمت
وسنا سنا من اعين الزمان وستافي دياجير الحدثان وقصرت العزيمة
على نقص العلايق والاستغال بالتدبير اللايق فلا حظت الكتب المصنفة

الاول الفوتوغرافي للمخطوط المرسل بمكاتب استانبول

ع هذا الفن المشار اليه واخترت كتاب المطالع منها معرجا عليه لما رأيت
الاصحاب يهتمون ببحثه ودرسه ويستكشفون عن غطاء لبسه ويسألوني
ان اشرحه شرحا يرفع سترا ير ويوضح سرائر تلتحن في دلك غاية الالحاح
مقترحين علي بشوافع الاقتراح فاجدت في شرح له يكشف عن وجوه فوايد
نقابها وذلل مسالك شعابه صعابها ولم اقتصر على حل تركيبه وافصاح
عن كلمه اسالبه بل حققت ايضا قواعد الفن وبينت مقاصد القوم بالغت
ع نقد الكلام وايراد ما سنح لي من الرد والقبول والنقض والاحكام نعم
قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر ونظمتها في سمط العبارات الزواهر
وسميتها لوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار وخدمت بها حضرة العلية
وسدته السنية لازالت مدين الفضايل والمآثر ومحط رحال الافاضل
والاكابر وتمثيت بعروة حديثه الاستمساك في سلك ذوي الاختصاص به
الانسلاك لعلي اظفر بفاتحة الطافه بفتيح وينزي ليل بهم على صبح صادق
بحسن عنايته عادية الزمان الخوان منشطا بلطيف ايثاره عن عقال المطالب منشقا
فان روح ذلك الريف ناقد طبعه القويم ولا حظني بعين العنايه العميم فتشجعت
من ذلك وتمطيت ليلا ادهم بل سفينة اعرفها من اخرم وها انا افيض
ع شرح الكتاب والله الموفق للصواب اللهم انا نحمدك والحمد
من الآيك ونشكرك والشكر من شيمك الحمد مولى الوصف بالجميل
على جمة المنعم والتبجيل وهو بالبنان وخص والبنكر على النعم خاصة لكن
مورد يعم اللسان والجنان والاركان بينهما عموم وخصوص وجه لان الحمد

تقديم ترتيب على الفضائل والشكر يخص بالفواضل والآلاء، سمي النعم الظاهرة
والنعماء، سمي النعم الباطنة كالحواس وملاءماتها ويخص الحمد بالآلاء والشكر
بالنعماء، لاختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقق ماسيتهما
ان الحمد ليس عبان عن قول القايل الحمد لله بل هو فعل يشعر بمعظم
المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باتصافه
بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر يدل عليه او فعل الجوارح
وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك الذكر لذلك ليس قول القايل الشكر لله بل
صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه
لاجله كصرف النظر للمطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته
والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الجزاء من الشكر مطلقا لعموم النعم
الواصل الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر والهداية
الدالة على ما يوصل الى المط والغياث عدم التفطن والغواية سلوك طريق لا يوصل
الى المط والالهام القاء معنى في القلب بطريق الفيض والحق حال القول او
العقد المطابق للواقع بقياسه اليه اعني كونه مطابقا للامر الواقع واما قيس
الى الواقع فهو الصدق اى كونه مطابقا له واذا قيد بهذا التصوير فتقول النفس
الناطقة قوتان نظريه وعملية ويمكن حمل قولهم ان الخطبة على مراتبها في كل
واحد منهما اما مراتب القوة النظرية فلان النفع مبداء الفطن خالية
عن العلوم لكنها مستعدة لها والا لامتنع اتصافها بها وقد تسمى عقلا هيولانيا

تنبيها بالمبدوء الحالية في نفسها عن جميع الصور القابلة اياها كما اذا استعملت
الآلة اعني الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم اولية واستعدت
لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلا بالملكة لانها حصل لها بسبب ملكة
الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا دونت العلوم الاولية وادركت
النظريات مثابة ايا ما سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل
الفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت
من غير تجشم كسب جديد في العقل بالفعل ولما كان للانسان في مبدا
الفطرة المرتبة الاولى والآلات تحصيل المرتبة الثانية اى المشاعر الظاهرة
والباطنة وهي كلها بعين المحمدة والشكر عليها حمد الله على اعطائه اياها
اشار الى المرتبتين وقوله ونسأله هدايا الهداية اشارة الى المرتبة الثالثة
فان تحصيل المطالب النظرية من مبادئها موقوف على هداية الله تعالى الى
سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتميز بين الصواب والخطاء لا يتم بمجرد
الطاقة البشرية وان كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب فهي كما فيه
فيه بل لابد معها من ارتفاع الموانع كالغباوة والغواية نستعاذ بالله تعالى
عنها ونقوله ونبتغي منك اعلام الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة
لان ملكة الاستحضار لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهامات
متواليه وقد استعاذ بان المبداء الفعال يفيض للصور العقلية خيرة حافظة
لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر الانسان الى المراتب الاربع ما رتب قوانين اربع
بازاء كل مرتبة قرينة واحدة تعلملا لما رسم فيها وكانه قال انما احد نك

على المرتبة الاولى لان الاستعداد والعلوم ليس الا حضرتك وعلى المرتبة الثانية
لان دراية العلوم الاولية فيها المعونة لحواكتساب النوابغ بمنتج حصولها
الا بالهامك وانما سالتك الهداية في تحصيل النظريات لانحصار العلم والحكمة
فيك واعلام الحق والهام الصدق لانك انت الحق والكريم المطلق واما حواسك
الفوح العلية فاولها الهداية لتهذيب الظاهر ما شعار الشرائع النبوية والنواميس
الالهية المشتمل على جلبا بال على كلها يقتضي الحمد والشكر حسب ما حققناه وثانيا
تهذيب الباطن عن المكاثف الردية ونقض آثار شواغله عن عالم الغيب
وذلك لا يتم الا بهدايتك ايه معارف النفس عن الغوايه وما لفها ما يحصل
بعد الانتصار بعالم الغيب وهو تجلي النفس بالصور القدسية ولا يكون ذلك
الا باعلام الحق والهام الصدق وورايهما ما يتجلى له عقب الكتاب ملكة
الانتصار والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جمال الله تعالى وجلاله وحضر الفطن
على كماله حتى يرى كل فدن مضمحلة جنب قدرته الكاملة وكل علم مستغرقا في
علمه الشامل بل كل وجود وكمال اما هو فايض من جنابه والى هذه المرتبة اشار
بحر العلم والحكمة فيه ونبتهل اليك ان تصلي على سيد المرسلين وخاتم
النبيين وعلى اله الطاهرين من الخصائص التي اختص بها صلى الله عليه وسلم
استعان القابل من المبداء يتوقف على شاكلته منهما وكثيرا ما استعملها الحكماء
في كتبهم منها انهم قالوا في المثل ان ايك اكلت الكباب المتضاد واستعدادا
على كيفه مخطئة وجيدة بوجب لم يكون لها نسبة الى مبدا ما الواحد
بسببها يستحيل ان يفيض على المزاج صورة انفس وكلما كان المزاج اعدل
ولا يخفى ان الاستعداد لا يحتاج الى الزمان بل قد يكون مقارنا له
ومن هذا القبيل ما يحتاج الى الزمان كالاستعداد لقبول الصور الحيوانية
فان الاستعداد لقبول الصور الحيوانية يحتاج الى الزمان لان الاستعداد
لقبول الصورة الانسانية يحتاج الى الزمان لان الاستعداد لقبول الصورة
الانسانية يحتاج الى الزمان لان الاستعداد لقبول الصورة الانسانية

الحاجة اليه في الجملة ضرورة ان الاستغناء البعض عنه لا يوجب الاستغناء الكل كما ان
الاستغناء الشيء عن الطبع عن علم العروض و البديع عن علم النحو لا يقتضي استغناء
غيرهما عنهما والتحقيق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت
الاشارة اليه واما الملق يقدر عند الله ما لقن القدسية فحول تحصيل العلوم بالنظر
بل بالحدس وهي بالعكاس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية وعدم
ان المجهولات تحصل معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستعانة عما يحصل
في الذهن عند حضورها او بتوسيع اخرى ظاهرة كما في المحسوسات والتجربيات
والمتواترات او باطنة كالوجدانيات والوهميات او بالحدس بمعونة شيء
المبادي المترتبة للذهن في فعلها او بالنظر فكون هناك مطلوب تتحرك النفس منه طلبا
لمبادية ثم ترجع منها اليه او بالتعلم فلا بد ان يكون المبادي حاصلة مقررة او شبيهة بها
بسما عما يعلم فان طلب لا بد ان يكون هناك فكر لان النفس يفكر عند السماع
فيقول المعلم اذا اورد قضية فتصور المتعلم اولا فيما فان لم يشكل فيها تبع التصديق
التصور وان شكل فاما ان يفكر فيها في نفسه فيتعلم لا بطريق التعليم او يفيد المعلم
العكاس فالعلم اما بلا مع العكاس ولا فكر له فيه فان الفكر حركة النفس تنقل بها من
شيء الى شيء طالبا لا واجدا ولمن التعلم من الحركة فالاصلاح للمنطق اما بحسب
العلوم بالنظر لا بطريق آخر و لما كانت العلوم بالعكاس لما لا اذهان معاونة الحصول
كان الاصلاح لما المنطق معاونة بحسب ذلك

الفصل الثاني في ما هو اول
من معلومات الشروع في العلم ان علم موضوعه لان تعاين العلوم بحسب عاينها الموضوعات
فاعلم ان اي شيء ما موضوع العلم يعرف ذلك العلم عند الطالب فضل تميز

بل الى التصور الساذج ولما التصور مع التصديق فانه قال في الاساس لذت الشيء
فذيعلم تصورا ساذجا سل علما عن اسم المثلث وقد يعلم تصورا مع تصديق
سل علما بان كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمين وذكر في الشفاء انا اذا
قد يعلم على وجهين احدهما ان يحصر فقط كما اذا كان لدا اسم فنطق به تمثل
معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب كما اذا قيل انسان
او قيل لا تفعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما خاطب به من ذلك كنت تصورة
والثاني ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
عرض لم يحصل للانسان من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك
اما اذا شككت انه كذلك او لست كذلك فقد تصورت ما قال فانك لا تشك فيما لا تتصور
ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينعكس فالتصور
بمثل هذا المعنى نعتد كل ان تحدث في الذهن صورة هذا التاليف وما تولف
منه كالبياض والعرض والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة
الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها او الكذب كذلك وذكر عن عبان الشيخ
وهي مصرحة بما ذكرنا لا ما نقول لنس المراد ان العلم منقسم الى التصور و
والا لم يكن القسم حاصرا فان التصديق عند علم على مقتضى قولهم وليس
شيئا منها بل المراد ان العلم يحصل على وجهين وحصوله على وجه آخر لا يباين
ذكر على ان سائر كتب الشيخ مشحونة بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر في
مفتتح المقالة الاولى من الفن الخامس من منطق الشفاء ان العلم المكتسب
بالفكر والحاصل بغير اكتساب فكري قسمان احدهما التصديق والآخر التصور
وقال في الموجز الكبير في الفصل الاول من المقالة الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق

لانا نعلم انه لو اكتفى في الاكتساب في المنطق بلزم ان يكون كافيا في اكتساب جميع
العلوم واما بلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك
لانا نعلم العلوم اما ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واياما كان بلزم
ان يكون القسم الضروري كافيا في اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فقط واما
ان تعلقت بالنظري فان القسم النظري كاف في اكتساب العلوم والتعذر للضرورة
كاف في اكتسابه والكافي في الكافي كافي في ذلك الشيء فالقسم الضروري كافيا في
كل العلوم ايضا لا يقال سلمنا ان القسم الضروري كاف في سايرالعلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق الصحيحة للذهن عن الخطاء للقدح في التمييز بين الصحيح والفاسد
شاقا على اي تعب وقع ولا تعني للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لا يقال
القسم الضروري اما ان يستقل باكساب المجهولات بحيث لا تعرض الغلط في هذا
الفكر البتة فاستغنى عن المنطق او لم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لا نسلم
ان القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كفى في سايرالعلوم لم نفتقر الى المنطق
اذ معنى الكفاية ان الضروري مع طريقه اذا حصل لا حد تمكن من اكتساب النظري
من غير احتياج الى ضميمة واذا حصلا تمكن من اكتساب سايرالعلوم بواسطتهما
وهذا القدر لا ينافي الاصلاح اليهما بل يوجبه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب
ان يكون كافيا فيه لاحتياجه الى الواسطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو انا
لا نسلم ان المنطق اركان ضروريا لم يعرض الغلط وانا نكون يوكان معلوما لم عرض
لكن لما لم يكن هذا الشق واقعا لم نتعرض لجوابه عن الثاني ان المدعى
كون المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لا ينفي

حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما لما كان التصديق ما لموضوعية مسبوقا بالتصور
وجب تصدير الكلام بتعريف موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث فيه ذلك العلم عن
اعراضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه باحث عن احواله من حيث يحل ويحرم
ويزول عن الصحة وكافعال المكلفين لعلم الفقه فانه ناظر فيها من حيث يحل ويحرم
ويصح ويفسد وهذا المعنى لا تفتح حتى تضاحه الا بعد بيان امور ثلثة فالاول
العرض هو المحمول على الشيء الخارج عنه الذي العرض الذاتي وهو الذي يلحق ما
هو هو اي ذاته كلحوق ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بالفعل بواسطة
جزئه سواء كان اعم كلحوق التحيز للجوهر جسما او مساويا كلحوق الضاحك للانسان
ناطقا او بالفعل بواسطة اخص مساو كلحوق التعجب لادراكه الامور المستغربة
واما ما يلحق الشيء بواسطة اخص كلحوق الضحك للحيوان لكونه انسانا او
بواسطة اعم خارج كلحوق المحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا
بل غريبا فهذه اقسام خمسة للعرض حصرها المتاخرون فيها وبينوا الحصر بان العرض
اما ان يعرض الشيء اولا وبالذات او بوسط والوسط اما داخل فيه او خارج
والخارج اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل قسما سادسا
وهو ما يعرض بالاعراض الغريبة اولي وهو ما يكون بواسطة امرين كالحران
للجسم المسخن بالنار او شعاع الشمس والضوء بالكواكب فان قسم الى قسم العرض
هكذا اما ان يلحق الشيء لا بوسط فوق شيء او بتوسطه والوسط اما لازم
يكون داخلا في الشيء او خارجا الى آخر القسم وهو لا يمكن لان الوسط ما بينا ان
لان المباين لا يلحق الشيء وايضا الوسط على ما عرفه الشيخ ما يكون بقولنا

المقصد الخامس

المقارنة الذهنية من الطرفين كما في المضايف وذكر الامام ان المطابقة فيها
الالتزام لان كل ماهيته لازما منا واقد انما لست غيرا لدال على اللازم دال على
لازمه الذهني بالالتزام اجاب ان مدلول المعنى ليس غيره لازم من ان اراد
انه من يعني الاخص فممنوع اذ كيف اتصور شيأ ولا يخطر ببالي غيره فضلا عن
ليس غيره وان اراد به من معنى الاعم فمسلم لكن لا نسلم اذ المعبر عن دلالة
التزام هو المعنى الاخص لا محالة ان اعبر في المعنى الاخص اللازم الخارجي مطلق
هو كما انه معبر عن الالتزام والالم يكن معبرا عن اللازم الخارجي صح ان يقال
المعبر عنه لو كان اللازم الذهني فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان
كان الثاني لزم معرفة الشيء بنفسه لما سبق ان المعبر عن المعنى الثاني مطلق اللازم
الاعم من الذهني والخارجي لا محالة اذا حصل في شعور ما منه فان لم يعبر عنها وبين
عنها طاشعور بما لان كل شعور به موجود في الذهن وكل موجود متغير
عن غيره وان سلم منها طاهنا وان التغير سلم بصور التغير فلا
اصل حتى ان يكون لما سعور التغير لانا نقول لانم انا ان لم يطلق عبر عن الآخر
وعبرنا فلا سعور بما فهو انما سميه عن غيرها في نفسها لكن لا يسلم ذلك عنا
ما سار با عن غيرها والالزم من كل تصور تصديق وليس كذلك واما النقض
بالالتزام فلا نلتزم بصحتها لامكان التغير عن الالتزام في المركبات الغير اللازم
والمكان كونه في البسائط اللازمة واما احتمالها بعد لا تضاحها مما ذكرنا في المطابقة فيمن
مثل اذا اطلق اللفظ الموضوع لازما المعنى المركب فهم الكل من حيث هو
كل والجزء من حيث هو جزء واذا فهما من حيث هما كل وجزء فهم التركيب
بالضرورة وهو امر خارج عن المعنى فالنقض مسلم الالتزام نقول هذا مغالطة من
حيث ان المعنى الذي يدل عليه اللفظ بالمطابقة هو المركب من حيث هو مركب
لا من حيث هو كل ولا من حيث هو جزء واذا فهما من حيث هما كل وجزء فهم التركيب
بالضرورة وهو امر خارج عن المعنى فالنقض مسلم الالتزام نقول هذا مغالطة من

حاشية

حاشية

حاشية

الاسم والاداة علما وطردا لانا نقول لما تضمنت الالفاظ وجود بعضها
نصلح لان يعبر جرءا من الاقوال التامة والمقيدة النافعة
في هذا العلم واحترزنا بقولنا في القسم الاول ما من شانه ان يكون
كل واحد من جزئيا وما لا يكون كذلك وفي القسم الثاني ما يكون
وضعها أو غير البعض عن البعض فتخرج عن القسم الثاني ما لم تضع
هذا العلم في الالفاظ من حيث المعنى وانما نظر العلماء من حيث
فلا يلزم بطلان الاصطلاح عند بعض حتى النظر ما وقع للقوم
لان الالفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها او ضعها في اسماء والا
فاسماء غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة
اداة باصطلاح المنطقيين والاسماع في ذلك قول وليس
كل فعل عند العرب كلمة ومما مر ذكره انفا ان الصحيح
قال في الشفاء ليس كل ما يسميه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين
لان المضارع غير الغائب اي المتكلم والمخاطب فعل عندهم وليس
كلمة اما انه فعل عندهم فظ واما انه ليس بكلمة فلان المضارع المحا
وكذا المتكلم مركبة ولا شيء من المركب بكلمة فلا شيء من المضار
للمخاطب والمتكلم بكلي بيان الكبرى ظاهر واما بيان الصغرى فمن
وحسن الاول ان المضارع المخاطب والمتكلم محتمل للصدق وا
ولا شيء من المحتمل للصدق والكذب بمعزل التركي ان المضارع
المخاطب والمتكلم دل جزء لفظه على جزء معناه وكل ما دل
جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب فينتج ان الاول ان المضا

دل على المتكلم المفرد والنون على المتكلم المعدد والباقي على
المخاطب ثم اورد على كل واحد من الدليلين اعتراضا اما على
الاول فهو انه لو صح ما ذكرتم للزم ان تكون المضارع الغائب
مركبا لاحتمال الصدق والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا
غير معين في نفسه وحده المصدر كما ان المتكلم يدل على ان شيئا
معينا في نفسه وحده المصدر فكما ان الباقي يحتمل الصدق والكذب كذلك
الاول لان الفرق بالتعين وعدمه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذ
وعدمه واجاب بان معناه ليس ان شيئا ما غير معين في نفسه وحده
المصدر والا لصدق بوجود المصدر لاي شيء كان في العالم بمنع حمله
على ما ذكر لان ما وضع لغير معين لا يصح اطلاقه على ما تعاين وقد نظر الا
بغير المعين ليس ما اعتبر فيه عدم التعين بل ما لا يعتبر فيه التعين
وحده ولو صح ذلك كان المعنى القائل بانه لصدق بوجود المصدر
لاي شيء كان مستدركا ولكن ان يقال لو كان معناه شيئا ما وحده
المصدر لا يصح حمله على زيد لان اسناد الفعل الى الاسم انما هو
عدم احتضار صدقه في الموضع المعين واسناده الى الموضع المعين
يوجب احتضار صدقه فيه وهو يعاني اللوازم يدل على يعاني الملزومات
فلو حمل على الموضع المعين يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال فاذن
معناه ان شيئا ما معينا في نفسه وعند العاقل مجهولا عند السامع وجد
له المصدر فلم يحتمل الصدق والكذب فلم يصح ذلك المجهول فلا ف
باقي الالفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها هذا تقرير كلام الشيخ

على ما نقله المصنف وصاحب الكشف وفيه نظر في المعول اشكال
وفي الحل اخلال اما الاشكال فمن وجوه احدها ان شيئا ما لو كان دالا
على ان شيئا ما معينا في نفسه ليس اذا اطلق فلا يدل ان فهم هذا المعنى منه
اذ لا معنى للدلالة الا الفهم ولا شك في احتمال الصدق والكذب فان
الحاكم لا يدعي الا حضور المحكوم عليه نحوه ما والسامع عندما متصور
لشيء غير معين عنده معين في نفسه حين الحكم عليه ما ليس فلا يدخل
احتمال الصدق والكذب وانتهاء التعين مثل قولنا ضرب رجل فان
رجلا شيء معين في نفسه مجهول التعين عند السامع فلو كان عدم التعين
عند السامع يوجب عدم احتمال الصدق والكذب وجب ان لا يكون
هذا ضربا وثانيها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب
بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محملا لهما بالنظر الى مفهوم
وهو المعتبر في احتمال الخبر الصدق والكذب والا لم يكن مثل قولنا
السماء فوقنا او لحما جزاءه لاحتمل الكذب او الصدق عند الجميع فضلا
عن السامع واما الاحتمال في الشكل فيلوح بالمراد ملخص كلامه
وعوان قولنا ليس لا خفاء في دلالته على موضوع غير معين فلا يمكن ان يكون
معناه في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شيء ما ليس
والباقي باطل لوجهين الاول انه اذا قال العاقل ليس فلو كان معناه
شيء ما ليس كون صادقا اذا كان في العالم شيء ليس في وقت ما كاذبا
ان سلب الليس عن جميع الاشياء واما من البين انه ليس
كذلك الباقي انه لو كان كذلك لم يصلح لان يحمل على زيد صحيح

في العالم ج
يكون شيء ما ليس لان هذا المركب ليس تقييديا حتى يكون في قوة
المفرد بل خبريا يمكن ان يدخل عليه إن فيمنع الحكم فنقول ان ذلك
الموضوع معين في نفسه وكذا عند العاقل لا بد لا بد اللفظ ليس في
اللفظ دلالة على تعيين الموضوع لقولنا لا نسلم دلالة على مفهوم الكلمة
اعني نسبة المحمول الى موضوع ما تام صحيح به ولم يعين عند السامع
لا يحتمل الصدق والكذب ولو سلم سلمنا ولكن نسبة لا بد
من ليس وشيء تباينا في ذلك فان كلمتهما يدلان على النسبة
الى موضوع ما معين لكن لا يجب الدلالة فلا في الشيء
فانه دال على تعيين الموضوع ومع هذا مر زائد على مفهوم الكلمة اذا
عرفت هذا عرفت انهما غلطا احد الدليلين بالآخر وانه لو
اسقط المصنف في قوله فاصبح محمل على ما الواو العاطفة كان
الغائب لكن مطمس كلامه وان ما نقلناه من ان معناه ان شيئا ما
في نفسه وعند العاقل وحده المصدر ليس على ما ينبغي
الاشكالات واما على الدليل الباقي فموجه ان يقال سلمنا
ذلك الذي انه دال على معنى لكن لا لم ان هذا القدر يقتضي التركيب
وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ دال على الباقي من المعنى
المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء
به فلا يمكن ان يلفظ به فلا يكون لفظا اذ لا
واجاب بان هذا ممنوع لان المركب ما دل جزء
لفظه على جزء معناه فلم قلت انه دال على الباقي

على الباقي فما لا ينفصل عند المركب وانفاس الفرق ان الباقي
من اللفظ دل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا العذر
كاف في التركيب وتحرير ايراد المصنف اما على الاول فلان
قوله المضارع المتكلم والمخاطب وايا ما معنى بباقي الفاظ المضارعة
محمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجرده محتمل لهما فهو ممنوع
وان اراد به انه مع الضمير المسند فيه كذلك فهو مسلم
لكن الاول على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس عند لا يعرفون الضمائر
لهم على علم النحو وتقدير الضمائر بطلق تلك الالفاظ ويفهمون
المعنى التام ولو لا انها دالة بانفسها عليها لما كان كذلك واما على
الثاني فلانها لا تدل على ان المضارع المتكلم والمخاطب دال جزؤه على جزء معناه
وقوله الهمزة والنون والتاء دل على معنى زائد ملتبس بمعنى المضارع المتكلم والمخاطب
الغائب فان الياء ايضا دال على معنى زائد مع انه كلمة عنده
وانت ضمير بضعفه واورد ايضا على نفسه الماضي والامر
المسند فان كلا منهما فعل مع ان الحروف دال على
الحدث وصوره مقصورة نبه بذلك على ان وضع المعنى يجب
ان يكون مركبا وانما لا يدل على ان دلالة لا جزاء كيف
ما كانت بمقتضى كون اللفظ مركبا بل المعتبر في التركيب
ان يكون بسائط اخذ بعضها او حروفا او
مقاطع مسموعة يلتئم منها جملة والمادة مع الصورة ليست كذلك
والمقطع منهم من فسره بحرف مع حركة او حرفين ما سها
ساكن

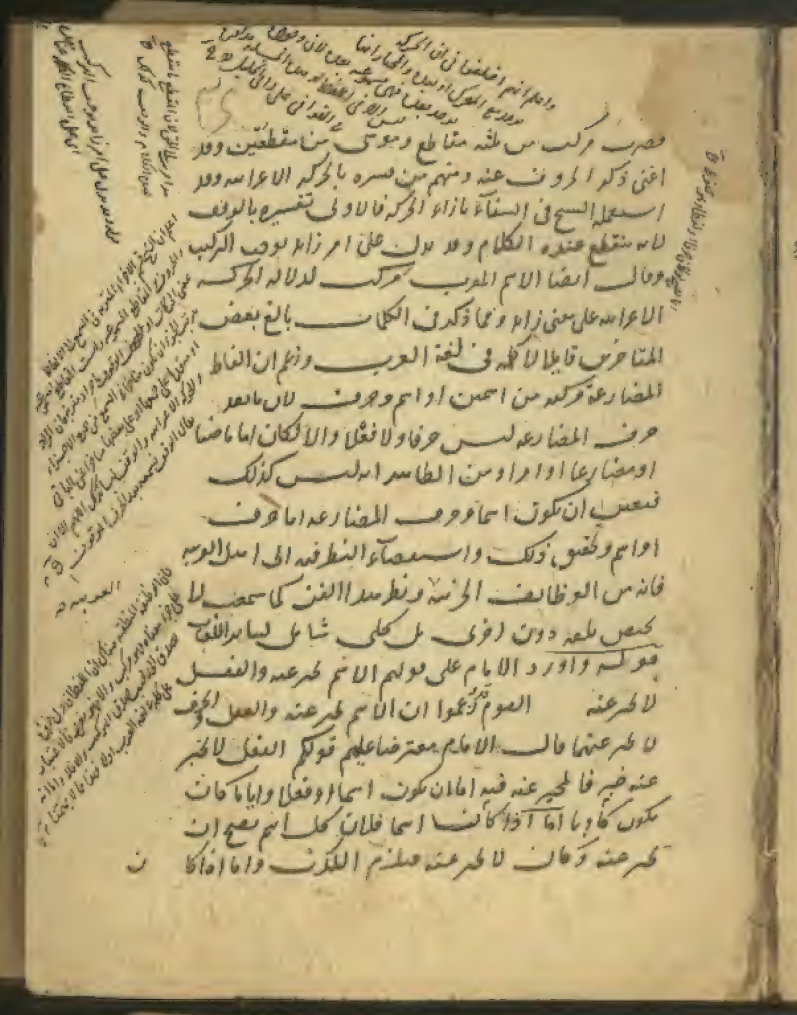

مضارب مركب من ثلثة متقاطع وموتى من سقطتين وقد
اغفل ذكر الحروف عنه ومنهم من فسره بالحركة الاعرابية وقد
استعمله السيد في استثناء ما زاد الحركة فالاولى تفسيره بالحروف
لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زائد بوجه التركيب
وقال ايضا الاسم المعرب مركب لدلالة الحركة
الاعرابية على معنى زائد وتحاذكر في الكلمات بالغ بعض
المتاخرين قائلا لا كلمة في لغة العرب وزعم ان الفاظ
المضارعة مركبة من احمن او اهم وحرف لان ما بعد
حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والا لكان اما ماضيا
او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك
فتعين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف
اهم وحقق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل الدربة
فانه من الوظائف المهمة ونظم هذا الفن كما سيجيء لا
يخص ملة دون اخرى بل كل شامل لسائر اللغات
قوله واورد الامام على قولهم الاسم لمخبر عنه والفعل والحرف
لا مخبر عنها العموم زعموا ان الاسم لمخبر عنه والفعل والحرف
لا مخبر عنها قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا مخبر
عنه خبر فالمخبر عنه فيه اما ان يكون اسما او فعلا واياما كان
يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان
يخبر عنه وكان لا مخبر عنه يلزم الكذب واما اذا كان

واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا مخبر عنه فبعض الفعل مخبر عنه فيلزم
التناقض وبهذا سقط الكذب والتناقض في حديث المحول
مطلقا فلا احتياج الى الاعادة واختصر شرح الجواب منسوبا
بجهد مقله وهي ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه او معناه كقولنا
ضرب فعل ماض او عن معناه وللاخ اما ان يعبر عنه بلفظ وضع ما زاده
او بغير لفظه ولا استباح في الباقي كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان
والاول اما ان يكون بلفظ مع ضمه وليس ايضا بمجتمع كقولنا
معنى ضرب عدم معنى في او بمجرد لفظه ومعوضة فالمراد بقولنا
الفعل لا مخبر عنه ان الفعل لا مخبر عن معناه بمجرد لفظه وح فلا يرد
الشق ان المخبر عنه ههنا الفعل فمخبر عنه ويلزم
التناقض قلنا لانم واما يلزم لو كان المخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد
لفظ الفعل وليس كذلك بل المخبر عنه معنى الفعل وعبر
عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اريد بمعنى
الفعل مثل ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز
الاخبار عنه مطلقا وان ارتضا معناه يلزم ان يكون لفظ ضرب مخبرا عنه
فالجواب الصحيح على ان الاخبار عن اللفظ قسم كالاخبار عن المعنى
له اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بغير لفظه
او بغيره فاذا عبر بعض اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع
ضمه احد شقي الاول الفعل مع الفاعل الباقي منه كله
الثالث لفظ ضرب مخبر عنه فلا شك ان المخبر عنه في قولنا الفعل

لا مخبر عن معناه افراد الفعل الذي هو اللفظ لكن لما اراد ان يبين
له بين الى قسم يقال وعبر عنه بلفظ الاسم تنبيها على هذه الفائدة و
تاكيد الصحة الاخبار ولئن عاد المعترض قائلا الوضع ما ذكرتم بعض قولنا
ضرب لا مخبر عن معناه المجرد لفظه والباقي ما هل اما بان المغايرة
فلان ضرب فعل وكل فعل لا مخبر عن معناه المجرد لفظه وانا
نطالبه بالبيان فلا سبيل له على النافض اذ الاضمار فيه عن معنى
ضرب المجرد لفظه اجاب بانا لا نم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب
بل عن لفظه لكون الضمير في معناه عائدا اليه فلو كان المخبر عنه
معناه لزم ان يكون لمعنى ضرب معنى وهو باطل وليس عائدا اليه اخرى
وقال فليصدق معنى ضرب لا مخبر عنه معبرا عنه بمجرد لفظه
فقد اخبرنا عن معنى الفعل فنقول نعم المخبر عنه ههنا معنى الفعل
لكن لا بمجرد لفظه بل مع هيئته اعم فلا ناقض فيه قوله القسم
الثاني المفرد اما ان المخبر عنه بالشخص وهو مطرد سمي علما
اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا وهو متعدد اما ان اخذ معناه
فاما بالشخص بان لا يكتفي اشتراكه بين كثيرين او لا بالشخص
بان اخذ بالنوع فان كان مطردا الى مجرد لفظه من غير قرينة
سمي علما والا فاسم واما ان اخذ لا بالشخص فان كان وضعه
على افراده الموجودة سواء كانت موجودة اولا على السوية فهو
المتواطي لتوافق آحاده في معناه وان كان وضع عليها
لا على السوية فهو المشكك لانه شكك الناظر في انه من المشترك

اومن المعوامل من حسب تفاوت افراده وشدته كما في معناه
والتشكيك قد يكون بالتقدم والتاخر كالوجود فان حصوله في الواجب
قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدمها كالوجود ايضا
فانه في الواجب اتم واثبت واقوى منه في الممكنات والقرب
من مبدا والابعد انه قد يكون التشاوح اقوى وابين من البعد
كالوجود بالقياس الى الحركة العلمية والاجسام الكائنة وقد يكون
بالشدة والضعف كالبياض بالنسبة الى الثلج والعاج وان كان
معنى اللفظ متعددا فاما ان يخلى بينها نقل اولا فان خلى فاما ان
يكون ذلك النقل لمناسبة اولا فان كان لمناسبة فان صح الوضع
الاول سمي منقولا شرعيا او عرفيا اخر اصطلاحيا على اختلاف
الناقلين من الشرع والعرف العام والخاص وان لم يصح الوضع
الاول سمي بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثاني
مجازا فان كان المناسبة هي المشاركة في بعض الامور فهو استعارة
كالاسد للرجل الشجاع والا فغير مستعار مثل عرق الثهر وان كان
النقل لا لمناسبة فهو المرتجل وان لم يخل بل وضع لهما وضعا
اولا سمي بالنسبة اليهما مشتركا وبالنسبة الى كل واحد منهما
مجملا والمرتجل يندرج في هذا القسم من وجه لان ما لم يعتبر المناسبة
وكانه لا ملاحظة للوضع الاول فالاولى ان لا يقال ان المفرد اذا
اعتبر بالقياس الى مفرد اخر فان كان موافقا له في المعنى
سميا مترادفين وان كان مخالفا له سميا متباينين هذا هو الكلام

واما المركب فهو اما كلام ان افاد المستمع اللفظ المركب
اما تام او ناقص وتسميان كلاما وغير كلام والكلام ما يفيد المستمع معنى صح السكوت
عليه اي لا ستقرع الاذان لا انضمام لفظ اخر ينتظره جله اصطلاح المحكوم عليه لا
المحكوم به وطالكان المفيد منقولا مالا يسكت على تفاصيل المهمل حتى ان كل لفظ موضوع
مفيد سواء كان مفردا او مركبا وعلى ما يفيد فاما ان جديد خلا يعتد مثل هون السماء فوقنا
منه وعلى ما يصح السكوت عليه فرق به اقامة لترتيبه الاشعار على ما يقتضيه صناعة
التعريف فدخل فيه ما يفيد فاما جديد كهون زيد قائم وما لا يفيد فاما ان اشتمل
الصدق والكذب سمي خبرا وقضية وهو المنتفع به في المطالب التصديقية لا تعالى الخبر
اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا فلا يحتمل الصدق والبقية الصدق و
الكذب لا يمكن نعتهما الا بما يخبر نعتهما به دورا ولانا نعول المراد احتمال الكذب
الصدق وهو
بحسب مفهوم وتعيين احدهما بحسب الحايه لا يفاده او المراد ما وافق الواقع او الجامعة او
الفاسد فلا عبرة الا باحدهما واستماع معرفة الصدق والكذب دون الخبر ممنوع
وعلى تقدير تسليمه فما هيه الخبر واضحة عند العقل الا انها لما استبهمت بسائر الماهيات
اصبح الا تميز بها وتصورها فلها اعتباران من حيث هي وهي من حيث انها مدلول
لا اخبار
الخبر ومعرفة الصدق والكذب موقوف عليها من حيث هي وهي من حيث انها مدلول الخبر موقوف عليها
حتى انها مدلول الخبر موقوف عليها فلا دور وان لم تحتمل الصدق والكذب
فاما ان يدل على طلب الفعل دلالة اولية اي اولا وبالذات او لا فان دل وكان
مع الاستعلاء فايجاب ان كان الفعل المطلوب غير كف وهي ان كان كفا والا
فهو مع التساوي التماس وهو مع الخضوع سوال ودعاء واما عند الدلالة
بالاولية لتحريج الاضداد الدالة على طلب الفعل فان قولنا اطلب بمثل الفعل

لا يدل بالذات على الطلب بل على الاخبار بطلب الفعل والاخبار بطلب العمل وان
على طلب الفعل فدلالته على طلب الفعل بواسطة الاخبار به بالذات والاولى
ان يعار القسمة الحاصرة بين الاوامر وكل الاخبار به ولا قيا على طلب الفعل
وذلك لان علم اضمال الصدق والكذب متوقفا على الدخول فكيف تخرج به المقصود
او لا خراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا لعت زيدا العرب ولعل الله
يحدث بعد ذلك امرا فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تمنيه
او توجيه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبيه صدر به فنه
التمني والترجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب الفاظ العقود واما غير
الكلام فاما ان يكون الفاني فنه قيدا للاول اولا والاول المركب التقييدي وهو
الواقع في المطالب التصورية والا نبه كيا لامن اسمين او اسم وفعل لان القيد
موصوف والقيد صفة والموصوف لا بد وان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل
والحكم التقييدي انسان لا الحكم الخبري فالحمول الناطق بمعناه الحيوان
الذي هو ناطق هكذا يستدعي الخبري التركيب من اسمين او اسم وفعل هكذا التقييدي
والعلماء غاير التقييد والتركيب من اسم واداة وزعم النحاة ان الكلام لا يتالف
الا من اسمين او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه
لا يكون الا اسما والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا حصار
في استقراء ضعيف بالتقصير الى ما وقع ولا يختص عنه الا بتخصيص الدعوى بالعرف الخاص
ونقض ايضا بالنداء فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان
النداء في تقدير الفعل وعمل عليه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا

على الماهيه المشركه بين الجزئيات والغالب على الماهيه المشركه بين المختلفات وتقابل
ان نقول نعم هذا السؤال لا يرد على القسمة الى الكلي المفرد او مطلق الكلي فان كان
الكلي المفرد لم يصح عد الخامس اقساما وان كان مطلق الكلي لم ينحصر القسمة لان هنا اقساما

عنه ٤ كثيرة خارجة عنها كالفصل الغريب مع الفصل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل

او الخمس البعيد مع
اخصر القريب الخمس
العرضية مع الجنس البعيد
او مع الخاصة الداخل لانه اخذ الجنس البعيد والعرض الخاص دالا على الماهيه واخرى جزءا الماهيه وان
البعيد والجنس البعيد مع الفصل القريب اثنان ان احد الامرين لازم اما بعدم تمانع الاقسام او عدم
الاقسام او داخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان قسم (قسم خ) (لان عدم التمانع
الكلي اما بالعكس لشيء واحد او بالعكس لاشياء متعددة فان كان الاول يلزم اتحاد الجنس
والفصل وان كان الثاني يلزم ان يكون الجنس والفصل خارجين عن الماهيه وان
كان الاول يلزم عدم التمانع لجواز ان يكون الكلي نفس ماهيته وجزء ماهيه اخر ويتحقق التمانع
وخارجا عن ماهيه مالمه وامابطلان كل من الامرين اما الداخل فبطلانه لاستحالة ان
ان يكون الكلي بالعكس لشيء واحد نفسه وجزءه معا واما عدم التمانع فلان المتحقق
من القسم التمانع من الاقسام وح لا تمانع المالبث ان القسمة ليست حاصرة لجواز
يكون المنسوب اليه مباينا اما كان او داخلا او تمام ماهيته الشيء وتمام ماهيته من
الماهيه بنحصر الكل في قسم واحد لانه ابدا يكون تمام ماهيه او جزء الماهيه
اضافة تمام ماهيته من الاضافات بنحصر الكل في قسم واحد لانه ابدا يكون تمام ماهيته
من اضافات او جزء الماهيه اضافة تمام ماهيه او كذا الخامس عن الماهيه وان اراد به
تمام ماهيه النوعيه التي لا تختلف افرادها الا بالعدد لم يتوجه قولك بالمنع بحسب
الكبرى المحضه تحت الخامس ان اقسام الكلي على تقسيم ذكر من انه قسم ينحصر
المنع باحصاره في الستة السادس ان كل ما يقال عليه جوابا ما هو فهو مقول في جواب
بحسب الخصوصة المحضة فلا يصح قسمة الا الاقسام الستة بيان الاول ان كل مقول

ع هذا موضع اي في كتاب ايساغوجي فانه ذكر الداتي في غير هذا الموضع كما سيأتي بما نقله الشيخ
جي في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسر في الشفاء بما ليس بعرضي نحسي الماهيه فاتضح بهذا
المعترضون الاول ثم قال ههنا موضع فان الداتي له نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء
لا يكون منسوبا الا الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء وهو ثم استشعر بان هذا الماهيته
ليست ذاته لتنسبها بل الله شخص المكثر بالعدد فابطله بانه لو جعل الماهيه ذاته لشخص
شخص لم يجز ان يكون نسبتها بالذاتيه الى ماهية الشخص فيصح الحمل ويصدق الجواب
والشخص فلا يكون ايا ما بل جزءا منها واجاب عن الظهر بان الداتي وان دل على النسبه
بحسب اللغه لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا تشمل على نسبة اصلا
ولا السؤال والجواب انما هو المنقول ومن البين اصطلاحه لا لغة ومن البين على انه
لو جعل لما بينه ذاته في الماهيه مرجعها انها مقترنة لله بالشخص لا دفع الاشكال على قانون
اللغه ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد من تفسيري فسر به الداتي لا يصح تفسير الداتي على
الماهيه بالذاتي الاعم كالنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز
ان يكون دالا على الماهيه والا لكان دالا على الماهيه المخصصه وهو ظاهر البطلان
او على الماهيه المشتركه فيكون جنسا وليس كذلك اما الاصطلاح فلما اتى وكان
يوهم انه مفرع على الاصطلاح في الواقع ونفس الامر الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير
صحيح ولكن المدعى حينئذ ان مبناه ليس على احد القولين بل الاصطلاح الاول بل هو
اصطلاح آخر مستقل فان قالوا لا نسلم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهيه فان الدال
على الماهيه اعم من ان يكون دالا ما بالمطابقه او بالالتزام وفصل الجنس وان لم يدل عليها
بالمطابقه الا انه دال بالالتزام فنقول لا نسلم ان دلالة الفصل بالالتزام لا تكفي في كونه دالا على

اجاب بان ؛

ع جواب ما هو حد لانه مستلزم تصور الماهيه المسؤول عنها فمن ان تصور
الانسان مستلزم تصور الماهيه المشتركه بين زيد وعمرو ليس المعنى من الحد الا هذا وكل
حد فهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصة المحضه بيان ان كل مقول في جواب ما هو فهو مقول في
جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضه ولكن ان مدفع الاسؤال الحد المتقدم بان التفسير الكل
بالعكس لا ماهيته من الجزئيات بل يكون المراد بالشيء المنسوب اليه الجزئي والاقسام المذكورة
في القسم الاول ليست اقساما له بل للمتعلق جواب ما هو فلا يرد من تقدير في الكتاب حتى تتم
العنايه واندفاعها ح لا يخفى على المحصل لانه ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا
تحاذ الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالعكس الى الماهيه
النوعيه فلا يدخل في القسم الا العكس والفصل العالي والمتوسط وخواصها واعراضها
وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حاجة ايضا لان ههنا
اقساما اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم المانع والتمانع من
الاقسام لجواز ان يكون الكلي نفس ماهية بعض الجزئيات وداخلا في ماهية البعض الآخر
وخارجا عن ماهية الباقي لانا نسلم القسمة ههنا اعتبارية والانفكاك بحسب
المفهوم والاعتبار كما في نوع التمانع واما السؤال الاخير فجوابه ان المسؤول جوابا ما يقتضي
الماهية المسؤل عنها لا ما يوجب تصورها فصورة ولهذا لم نحمل ايراد حد ما بدلها واما جعل الاخير
فيما عدا نفس ماهية المحدود وان كان مغايرا له اعتبارا اكثر فهو حد ومقول في جواب ما هو
بالاعتبار بين اعلم ان المص سيجعل الحد في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعلى هذا
من المقول في جواب ما هو فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلامه ههنا تناقض صريح

نسي ذا اثبات هذا الموضع والتمانع اقسام الكلي وهو ما يكون جزء ماهية المشي رئيسي ذاتيا

لان تقال على الماهية وعلى ما خالفها بالنوع جواب ما هو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك لان المقدار انه مشترك وليس تمام المشترك ومساويا لتمام المشترك والا كان اما اعم منه او اخص او مباينا والاخران باطلان للاستحالة وجهة الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والا لكان مشتركا بين تمام المشترك ونوع آخر قسيما للنوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك من الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وح يعود التقسيم فاما ان يتسلسل وهي بلا مساوي تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع مغايراته يكون ممتازا للماهية عن بعض مغايراتها وليس يعني بالفصل ههنا سوى اجزاء الماهية لما تحقق انها ان التوسب من تمام المشترك كان عارضا لازما للماهية مركبا من اجزاء غير مشاهية المسلزم لامتناع تعلقها على ان الكلام مفروض في الماهيات المعقولة وانما فسرنا الجنس والفصل الذي عرى بالمطلق لما لا يخفى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القسم الثاني لانه لم لا يجوز ان يكون الماهية تمام المشترك بنوعها ومن نوع ما يخالف يكون جنسا وسند المنع ارجاعه احتمالات فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضا للنوع الآخر الا احتمال ان يكون ذاتيا للماهية جزء الماهية لم عارضا لكونه جزء الماهية وليس ماهية النوع الرابع احتمال ان يكون مشتركا بين الماهية وجزئها فيمتنع الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم ان يكون جنسا او تقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المغايرة فلا يسلم ان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما يخالف جنسيا واما يكون لو كان معقولا على المتباينات بان اردتم بها المباينة فلا يلزم ان بعض تمام المشترك اذا كان اعم منه والمشترك منه وبين نوع آخر وكان تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ذلك النوع يلزم خلاف المقدر واما يلزم لو كان ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع سلمناه لكن لانه لم لا يجوز ان بعض تمام المشترك لو لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم تسلسل

الجزء الآخر وايضا الفصل عارض للجنس فلو كان جزءا من الجنس فاما ان لم يكن ذلك الجزء عارضا لامتناع عروض الجزء للكل فلا يكون العارض تمام عارضا هذا خلف وايضا لو دخل الجنس او دخل منه في الفصل لزم الكرارة الحد التام وانه باطل وما ذكرناه يتضح بذكر انه لو كان اخص فصار العام الاول مختلفا النسب وانه لو قصد النوع الذي يازاء تمام المشترك لعدم مشاركته للماهية لا تمام المشترك او لعدم وجوب فيه لا ندفع السوال الاخير والاجوبة المقررات ان تقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما يباين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع الماهيات فهو بعضها فيكون فصلا لها ولا يكفي التغاير في الفصلية والا لكان الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون معقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع ما شاركها في ذكر الجنس واختلفا هو قريب ويكون الجواب فقط كالجنس للحيوان بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما شاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع ما شاركها في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد ويكون الجواب هو عرض كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض ما شاركه في الجسمية وان كان الجواب عنها وعن جميع ما شاركها في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد ويكون الجواب هو عرض كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض ما شاركه في النباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالفرس فليس اما لانه ليس تمام المشترك منها بل الجواب وكلما زاد جواب الجنس مرتبة زاد البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا احتمل جوابا آخر يكون بعد بمرتبة واذا كان جوابا ليس يكون البعد بمرتبتين وعلى هذا القياس فعدد الوجوه يزداد على مراتب البعد واحد لكن كلما زاد بعد الجنس ناقص الدلالة لان الجنس البعيد جزء القريب واذا توقيتا تسقط الجزء الآخر عن درجة الاعتبار والفصل ايضا ما قررناه من انه ليس عن كل ما شاركها في الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيدا عن بعض ما شاركها كالماشي لفرس له فرس والذاتي يمتنع دفعه عن ماهية ذكرو الذاتي عرضا من

بلى الاولى ان يمنع دفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي وتصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من الحكم بثبوته لها الثاني ان يحب انما به للماهية على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع تصور موصوفه به اي مع التصديق بثبوته لها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من المتصورين بدون العكس والشيخ في الشفاء انبه لامتناع السلب ووجوب الاثبات خاصتين ملازمتين على تقدير احضار الماهية والذاتي بحيث لا يمكن مجرد تصورها وحدها اكتفوا في وجوب الاثبات مجرد تصورها وفي امتناع السلب بتصورهما فكم من القوانين وكنت ما كان فيها لبسا حاجتين مطلقتين لان الاولى تستلزم وجوب اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثانية وهي خاصته مطلقة ان تقدم على الماهية في الوجود بن عرض في الذاتي والماهية اذا وجدا واحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اي العقل يحكم بانه وحد الذاتي اولا فوجدت الماهية وكذا في العدم لكن التقدم في الوجود بالنسبة لجميع الاجزاء وفي العدم بالعكس لان جزء واحد دليل على انهم صرحوا بانه كما جاز انفكاك الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو ينافي هذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على الماهية امتنع حمله عليها لاستدعاء الحمل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجه المتقدم والوجود المتاخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت يتصور بها علما في الخارج كانت متصورة فيه وهي مركبة عنها فصور لنا المراد به كون الاجزاء العقلية الحملية متقدمة على الماهية في الوجود بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حتى يكون اجزاء كانت اجزاء الخارج وان كان في العقل فهي العقل وعلى هذا الاشكال ولما تقرر ان العلم بالماهية مستدع العلم بالاجزاء فلا بد من المطرة ان الذي يستدعيه العلم بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبل التفصيل او العلم بها في الجملة سواء كان على الاجمال او التفصيل والمتاخرون فهموا من العلم التفصيل

العلم بالشيء مع العلم باستلزام عن عرض ومن العلم الاجمالي العلم بالشيء مع الغفلة عن امتيازه فعلى
هذا يكون معنى قول الشيخ ان الاجزاء لابد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية كلها وتكاد يكون معلومة
الامتياز عن غيرها واذا اخطرت بالبال بحصر العلم بامتيازها وتمثل منضدة وتقرير فاقول
الامام ان يقال لا يحقق للعلم الاجمالي بل لابد من العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم
بالماهية والالزم احد الامرين اما عدم العلم بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء
على التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما باطل بيان اللزوم انا اذا علمنا الماهية مجملة
اجزاؤها علاج اما ان يكون العلم بالاجزاء حاصلا او لا والاول لم يكن شرط الاول وان
كان العلم حاصلا بالاجزاء يكون بكل الاجزاء بعضه في الذهن فيكون العلم

حاصلا بالتفصيل عن عرض ما يكون معلوما بالتفصيل وهو المطلوب والثاني ايضا باطل لان العلم
بالاجزاء مستلزم بالتمايز فانه لو لم يستلزم لم يتميز العلم بالاجزاء بالامتياز فيلزم من العلم
بشيء واحد العلم بامور غير متناهية وانه محال هذا تقرير ما ذكره المصنف وتوضيح بيان وتقرير
والذي يستفاد من مجموع كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشيخ اذا رسم شيئا بالحقيقة كان ملاحظا
للعقل متأنيا غير مغفل وان لم يكن كذلك فهو الاجمال وحال ما حصل الماهية بحقيقتها
حصلت وقد حصرت الاجزاء بالاضافة الى العقل والا فيجوز ان يكون الاجزاء ملاحظة معرفا
بعضها عن بعض بل ربما لا يلاحظها بسبب ذهول عنها او التفاتا الى
شيء آخر لكن يكون عند حاله بسيطة هي مبدأ التفاصيل مذكر الاجزاء الى حيث
يمكن من استحضارها مع حالة ذهول اليها وتفصيلها من غير استئناف غير قسم الكتاب
فان فرقة العقل اليها مستخبرا اياها وهو معنى الالتفات بالبال ونحوه وحينئذ كل واحد منها
منفرد عن غيره بحقيقة المميز وهذا امكان ابدا كما كثير دفعة فان كل انا نجد ابدا الامر
حاله اجماله ثم اذا حققنا النظر لا كل واحد واحد فصول اخرى تتضمنها وكذا بعضها عن

بعض

فالاول الاولى
بعض مع ان الابصار في الخالق واقع فالاولى تشبيهه بالعلم الاجمالي والثاني بالتفصيلي
وكما اذا سئلنا عن مسئلة معلومة لنا قبل الشروع جوابا فجدنا نفسنا حالة بسيطة
هي مبدأ المعلومات الى نوع فكل مسئلة واذا شرعنا في الجواب وبينا المعاني واحدا
واحدا تحللت واضحة عند العقل متمايزة وتتأمل متأمل وتفتش احواله تجد اكثر ذهولها
كذلك لا تفصيلا لاجزائها عند ولا عند من ما كمن له الاستحضار والتفصيل وكذا يجب
ان يكون هذا الموضوع للذاتي عن الموضوع للذاتي في علم
اخوه علم كتاب ايساغوجي عما يشاركه في علم الاستراك ومعنى على كثيرها رجوع الا اربعة اقسام
الاول ما يتعلق بالمحمول وهو اربعة فالاول المحمول الذي يسمح الفكاكه عن الشيء و
الثاني الذي يسمح الفكاكه عن ماهية الشيء، وهو اخص من الاول لان ما يسمح الفكاكه
عن ماهية الشيء يمنع الفكاكه عن الشيء من غير عكس كما في السواد للحبشي العالم يمنع
رفعه عن الماهية ما يعني الذي يسبق وهو اخص من الثاني لان ما يمنع ارتفاعه عن الماهية في
الذهن يمنع الفكاكه عنها في نفس الامر والا ارتفع عن الجدران ولا يمكن ارتفاع الجدار
القسم الثالث الرابع ما كان لا ماهية وقد عرفت حاله واما خص من الثالث فكل
من هذه الثلاثة اخص مما قبله الثاني يتعلق بالخارج وثمانية الاول لم يكون الموضوع
مستحقا للموضوعة كقولنا الانسان كاتب فهو في محل ذاتي وعلامة محل عرضي الثاني
ان يكون المحمول اعم من الموضوع وبالنسبة الكل العرضي العالم ان يكون المحمول حاصلا
له بالفعل اي محمولا عليه بالمواطاة والاشتقاق محل عرضي الرابع ان يحصل الموضوع
ما فرضا وطبيعة كقولنا الحركة لا استقرار ما ليس باقتضاء الموضوع عرضي الخامس
ان يكون دائم الثبوت للموضوع وما لا يدوم ما العرض السادس ان يحصل الموضوع بلا
وسط وهي تعامله العرفي الباهر يكون شيوعا لموضوعه وعكه عرضي العام ان يتحقق الموضوع

او عرض والوسط ما يقرن نقولنا لانه حيوان فهو ناطق لانه كذا فانظر فيه تعليق بقرن حتى يقال لانه
كذا فلا شك انه تعليلة شيء فذكر الشيء هو الوسط كما اذا علمنا العالم حادث لانه متغير فحتى قلنا
لانه اقترن به المتغير وهو الوسط وهما اي اللازم والوسط عرض موجودان والا كان كل اللوازم للوسط
او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان كل اللوازم بتوسط لما حصل جزم بشيء على يقين ان اللازم على تقدير
والثاني ظاهر الفساد وفي النسبة نقل بجواز ان موقوف العلم بالجزم على امر آخر غير الوسط كما لقدس والتجربة
والبقاء بحفظ المتقدم وغير ذلك وايضا باطل لانه لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسل اللوازم من طرف المبدأ
والقال بحفظ لتقدم خلافه ولابد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل والثاني ان ايمن
طرف المبدأ الى التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن
الماهية واما خروج اللازم عن الوسط واما كان يلزم التسلسل بيان ان احد الامرين انه لو لم يكن الوسط
اما نفس اللازم او نفس الملزوم وموجبا خرين ان الوسط لابد ان يكون مغايرا للاصغر والاكبر والا يلزم المحال
على الخطأ وكان اللازم داخلا في الوسط والوسط داخلا في الماهية فعدم خروج اللازم في الماهية وهو
محال واذ قد ثبت احد الامرين فانه لو اتفق ان كان خروج الوسط عن الماهية فلزوم الوسط الماهية اما ان
يكون بوسط اولا والثاني باطل لانه خلاف المفروض فتعين احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط
الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والاول يوجب الوسط الاول عن الماهية وقد فرضناه داخلا هذا خلف
وهو محال حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم الوسط اما ان لا يكون
بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فتعين احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج
الوسط الثاني عن الوسط الاول وعلى كل منهم يلزم التسلسل وانما بيان ان التسلسل من طرف المبدأ فلان
التسلسل سيقع واقع في الاوساط وهي جملة اللوازم فالتسلسل اما في المبادي واما في المحال الثاني وايضا
فقد ثبت لكل شيء لوازم بين الاول انا نجد ان الوسط خارج عن الماهية ولزوم
الوسط الماهية اما بوسط او لا قلنا سيأتي انه لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع فجاز ان يكون كذا

الا ان فاخرناه واقتصرنا على ايراد احد الشقين وعدلنا الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه
احد كون لان التسلسل اللازم في انما يمنع الا مور المجتمعة فيه لا يتقارن لانه عدم الفرق فان
الاول ايجاب مفهوم و الثاني سلبه ولا نم ان التعاند من خواص الوجود الخارجي بل من خواص مطلق
الوجود و الا عدام لما صور ذهنية يمكن التعاند بينها كما بين عدمي الشريك و الشريك و بين عدمي
العلة و المعلول لا معا بحسب نفسيهما من الراسي لو لم يكن اللزوم بمجتمعا في الخارج فلا يمكن
بين اللازم و الملزوم امتناع الانفكاك في الخارج او لا يكون فان كان بينهما امتناع الانفكاك في
الخارج كان اللزوم مجتمعا اذ لا معنى للزوم الا امتناع الانفكاك و ان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك
كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم لازما و لا الملزوم ملزوما و اصلا اللازم ما لا لزوم
للوم بل للزوم في الخارج لم يكن لازما في الخارج و هو باطل لما عرض للازم في الخارج
لا ما جيء من الاول باطل ان انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج تحقق جواز الانفكاك لجواز
انعقاد الضدين و النقيضين بحسب الخارج و على الثاني باطل ان انه لو لم يكن بين شيء لزوم موجود في الخارج
لم يكن لازما في الخارج فليس يلزم من اعتبار عدم المجعول في الخارج اعتبار الجعل الخارجي فان اعني بمنع في
الخارج هو ان الامر يحمل جعلا خارجيا و ليس كذلك لكن منع اتحاد السلسلة في اللزوم بالنظر الى تقدم انها
موجود في الخارج و ما يحصل لعكان من طرفي المقدار و هو ممنوع فليس يحصل كل لزوم من كل الملزوم
تعقل لا لزوم سابق عليه و بين احاد السلسلة زمني اذ لو لم يتحقق اللزوم الغير السابق امكن الانفكاك
بين الملازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا فكل لزوم لاحق هو موقوف على سابق متقدم بالسلسلة الا لكتب
اللزومات من جانب المبدأ و معقول لا يلزم من استمرار اعتبار اللزوم ان يبقى اعتبار الاحق ان
يكون الباقي علة اللاحق فجاز ان يكون الباقي لازم اللاحق و هو منشأ انتزاعه و كذا يكون
علة و موضوعه من اللاحق و احاد السلسلة زمنية فيكون معلولا له فلا يكون السلسلة مرفوع المبدأ
موجودة و اصلا ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذاته احدهما لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما فقط
اما الاول بان يمنع الانفكاك اللازم نظرا الى ذات الملزوم بل الوجود كما لعالم للواجب او الامكان
و اما الثاني بان يمنع الانفكاك عن الملزوم نظرا الى ذات اللازم بل الوجود كما لعالم للواجب او الامكان
الخاص و قد يكون هذا بينهما بان يمنع انفكاك كل منهما عن الملزوم نظرا الى ذات الملزوم كما في الوجود
الخاص و قد يكون بينهما بان يمنع انفكاك كل منهما عن الملزوم نظرا الى ذات كل منهما كما في الامكان
الخاص و هو ما بوسط و غير بوسط و قد يكون لا لزوم متصلا كما لوجود العالم الحادث على القادر بالملزوم اما بوسط او غير

وكل واحد من المتعاندين انما يعقل بالقياس الى الاخر بمعنى ان موجد كل منهما يمنع ان الاخر يكون وتبقيه
الشريعة الغراء اما اولا فلانه ليس بحيل اذ في زمانه الندرج في بعض مقولات الشهد و لا قدح بساكن
و اما ثانيا فلانه زمان مكن فيما نحن في سائر المضامات و اما ثالثا فلان المضامين انما يعرف كل
منهما مع الاخر لا به و فرق بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفته و مساويا في المعرفة
عليه و الذي يعرف مع الشيء فيكون لازما اذا حصل العرفان يعرف بالوجه و عروض موضوعه فلا يعرف
احد المضامين بالاخر بل كل منهما يعرف الاخر على ضرب من التلطف و الا يلزم الدور
فلا يرد ان الله تعالى في حواشيه ان الذي نراه بل انه الذي ابون بعينه اذ ان آخر فالمرئي و الموجود ان
المراد بالنوع تعريف الجنس الملاهية و المضمنة فكثيرا ما يعنون كذا و عاد تهم و يتم التعريف
و يندرج الاضافة فيه اذ اجاء كما اذا اطلت يقصد على المضاف بالمضمنة جعلت الجنس مقولا على المضاف
مقولا عليه و لكذلك اذا اطلت مقول عليه و على غير الجنس جعلت الجنس مقولا على المضاف بالمضمنة
لا لاختفاء في لفظ المراد بالغير بل المغايرة في المضمنة فتي كل منهما الثاني لا المضاف الاخر المآلت
المعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون و ايا ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا
في الخارج بشخص و لا شيء من الشخص بمعقول على كثيرين و اما اذا لم يكن مقولا
للجزئيات الموجودة في الخارج فلا موجود لان مقولا عليها في جوابات ما هو فليس قلت السؤال هو موجود الا في
لان التعريف الجنس المنطقي و هو معدوم في الخارج و ليس بموجود بمقول الترددة معروض الجنس المنطقي و هو
المراد بالمعنى الجنسي و قد مر جوابه مسبوق بتقدم قدمه و مبني على الذاهبين لا وجود الطبيعة في الخارج
في جزئي الجزء من اتصف بالتهم فتهم من قال ان امرا واحدا في الخارج قد انضم اليه فصل و تشخص فصار
نوعا و شخصا ثم اخر فصار اخر مكذا فجوشي واحد بعينه موجود في جزئياته و هو معنى الاشتراك
و منهم من اصاب كل و قال ليس مشتركا امرا واحدا بل امرا في العقل و الموجود في الخارج حصصه التي

وجواز جعل بدونه وهذا السؤال فهو متوجه على كلام المص لانه ما قال المعلول على اكثرين جنس للخمسة
بل الجنس وجوابه منع استحالة التالي وانما يكون محالا لو كان المقول على اكثرين اعم من الجنس واخص باعتبار
واحد وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على اكثرين اعم من الجنس باعتبار ذاته اي مفهومه فان كل جنس
مقول على اكثرين من غير عكس وليس اخص منه باعتبار مفهومه فليس كل مقول على اكثرين جنسا بل باعتبار خاص
وهو كونه جنسا للخمسة والامتناع انما يكون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه كالمضاف
فانه اعم من الكم بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس للاجناس العالية فليس قيد المقولية على اكثرين
من حيث انه جنس الخمسة جنسيا للنوع والجنس وسائر الكلمات والا لم يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس
من حيث انه نوع من واخص من نفسه واعم منه فمقول لا نم ان المقول على اكثرين من حيث انه جنس للخمسة
جنس للخمسة والا لصدق على الجنس والنوع وغيرهما انه جنس للخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار
مفهومه من حيث هو هو الثاني ان النوع يعرف بالجنس اذ تقرر انه كل مقول عليه اولى عن الشيء جواب
فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس هو النوع الحقيقي الذي عرف
بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير مستقيم لان النوع المأخوذ في تعريف الجنس الحقيقي
انما الاضافي او الحقيقي وايا ما كان نفس التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكرنا واما اذا كان
حقيقيا فلان من الاول انه دخل بانعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها
لا تعالى على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فليس جنسا لانها لا تعالى على الانواع الحقيقية
غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن المقول اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة يقول انها اذا ليست لا الاجناس فلا يكون انها تمام المشترك منها فيكون
اجنبيا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد انما نم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان
النوع الاضافي يعال عليه وعلى غير الجنس في جواب ما هو وكل هذا شانه فهو نوع حقيقي
له اضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد حسب ان النوع والجنس قد يكونان

وقد يكون الجنس نوعا بالقياس الى ما فوقه كالحيوان بالقياس الى الجسم النامي وقد يكون النوع جنسا بالقياس
الى ما تحته كالانسان بالقياس الى زيد وعمرو وقد يكون الشيء نوعا بالقياس الى شيء وجنسا بالقياس الى
شيء اخر كالحيوان بالقياس الى الجسم النامي والانسان بالقياس الى زيد وعمرو وقد يكون الشيء نوعا
بالقياس الى شيء واحد بعينه كالانسان بالقياس الى زيد وعمرو وقد يكون الشيء جنسا بالقياس الى
شيء واحد بعينه كالحيوان بالقياس الى الانسان والفرس وقد يكون الشيء نوعا بالقياس الى شيء
وجنسا بالقياس الى شيء اخر كالحيوان بالقياس الى الانسان والجسم النامي وقد يكون الشيء
نوعا بالقياس الى شيء واحد بعينه كالانسان بالقياس الى زيد وعمرو وقد يكون الشيء جنسا
بالقياس الى شيء واحد بعينه كالحيوان بالقياس الى الانسان والفرس وقد يكون الشيء
نوعا بالقياس الى شيء

واقول انه نوع كان جنسا ومحمولا لعروض الجنسية بموعروض الجنسية والمحمولية مع لا تصادق على النوع
انه حمول جنسي من مفهوم به الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق المحمولين جنسيين عليه م ان هذا
المشهور المعروف بين علمائنا وبهم قال الامام الكتبي انه رسم المجلسي لانهم يقولون الجنس حكم بكذا وهو بالحد
اشبه لان المعرف ليس الا الجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لا معنى لكون المحمول جنسا
الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين في جواب ما هو فان المصنع هو غير معلوم الجواز ان يكون للجنس ماهية مغايرة
لهذا المفهوم مساوية له وعناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام ليس بشيء فان
الكلمات المنطقية ما هي باعتبار ما لها من المعاني الواقعية فكون بحسب اعتبار المعتبر وهذا مما لا شك فيه في
المنقار انما حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له على الثاني في
تقويم النوع فد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلثة طبيعي ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في مثله فالآن اراد ان
يبين ان اي الاجناس تقوم اي الانواع والجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يتقوم
النوع الطبيعي ولا المعقولي فلا امكان تصور ما الذهول عن تصور الجنس المنطقي والنسبة
بالاضافة وبوجوه كلوي ذكره والاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة
للجنس الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة من المتأخرة
عن كل منهما فكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لان لا
وجب تأخر الشيء عن كل واحد من المتقدمين بل اللازم تأخرها عارضة له بالعكس الاعمي
وهو محالها لا عن كل العارض لعدم العارض المتقدم بالاضافة لان نوع النوع نفسه نعم يكن ان يقال
انه اراد بالماهية في عرف اللازم الماهية الخارجة عما تشخص العقل عن الماهية الخارجة اما
ان يكون تشخص العقل عن الماهية من حيث هو لازم الماهية او لازم الوجود ولو قال
اللازم ما تشخص العقل عن الشيء دلم يحتج الى ضم العارض وتقدم تشخص الجزء او الوسط

الى الكلام

والانواع متساوية ولا مذهب له غير انها بل متى الاجناس فوق الانصاف عدد الاجناس لا يكون
فوقه جنس والا تركبت الماهية من اجزاء لا تتناهى فهو قف بصدورها على احاطة العقل بها وسلسلة
الطرح المحمولة لكون كل فصل علة لخصوص الجنس والانواع طرف السافل الى نوع لا يكون
تحته نوع والا لم يحقق الا شخاص او بها نهايتها ملا تحقق الا فراد واذ قد حصل عندك هذا التمهيد
فنقول مراتب الجنس اربع لانه اما ان لا يكون فوقه ولا تحته جنس او يكون تحته دون
فوقه ولا يكون فوقه جنس او بالعكس والاول هو المتوسط كالجسم النامي والثاني هو الجنس
المتوسط لا العالي ان قلت انه جنس للعقول العشر والموجود ليس بجنس والعالي الجنس العالي
وجنس الا جناس كالمعلومات العشر والرابع الجنس السافل كالحيوان والانسان ليست
المرتبة المذكورة بل حصرا في الذهن وكانه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا ليست
الاجناس والجنس المتوسط ليس واقعا في سلسلة الترتب واما فيما لم يلحظ هكذا بل قائما في الجنس
بالجنس فاعتبروا اقساما بحسب الوجود وعدمه وكذا كان فالجنس المطلق لا ينحصر في الاربعة
وهل هو جنس لها او عرض لها علم قال الامام ليس بجنس لان ملئه مغاير في المعاني وان قال المعرف
مركبة من الوجود والعدم لاشتمال كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا
اذ الانواع لا بد ان يكون محصلة فلا يتحقق الا نوع واحد وهو المتوسط والشيء لا يكون بالنسبة
نوعا واحدا جنسا وقد تطرق لانا لا نسلم ان الماهية مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت
تعرفاتها حدودا وهو ممنوع لجواز ان يكون التعريفات رسوما وتكون الامور العدمية لوازم
لفصول لها وجودية احيانا كما يعلم الجنس العالي واعم الاجناس وهو مسلم لان يكون وجوده
جنسا ويكون تحته جنس والجنس ان ولو فرض انه جنس وهو مسلم ان لا يكون تحته جنس ويكون وجوده
جنسا والمفرد العرضي البسيط ولزمه ان لا يكون تحته جنس تقريبا ولا فوقه جنس لبساطته فليس
المعرفة فارسي لانه ان عنى بعدم الاجناس واضحها كلها فظاهر انه ليس كذلك وان عنى بعدم الاجناس

الى تحته

لا المتأخر لما تقول النسبة موقوفة على المنتسبين هي متأخرة عنهما بالفرض وعروض المتقدم
انما يتصور بعد تحقق ذات المتأخر وكذلك لا يعوم النوع المنطقي اما الاضافي فلانهما متضايفان
على ما سلف والمتضايفان انما يتعقلان معا ولا يعوم احدهما الا خر والا لتقدم شيء العقل ولا بهما
متعاقبان لاستحالة ان يكون الشيء الواحد متى واحدا حقيقيا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا
والمتعاقبان لا يعوم احدهما الا خر واما الحسي فلا كان تصور مدون تصور الجنس المنطقي ولكن
لا يعوم النوع العقلي جميعا كان او اضافيا فلانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنها فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا له بالاستقلال فلزم تركيبه من اكثر
من جزئين او جزءا لجزئه فلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي او المنطقي وقد علمت خروجه عنهما واما الجنس
الطبيعي فهو يقوم النوع الطبيعي الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشركة ولا يقوم النوع
الطبيعي الحقيقي لجواز ان يكون بسيطا وكذلك لا يعوم النوع المنطقي اما الحسي فظاهر لجواز تصور مع
الغفلة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مقوم له
فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض المحصل الا الجزء الاخر لاستحالة ان يكون المعوم عارضا فالكل
العارض تمام عارضا هف لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجنس الجزء ما لم يكن المجموع خاصا عارضا للشيء
فلا امتناع في ان العارض لا يكون عارضا لجزئه اذ انا لا نقول بحسب ان المجموع عارض للشيء دون
الكل لانا نسلم عروضه له وتعانده والكلام فيه ولا يعوم النوع العقلي الحسي وهو واضح مما ذكرنا
الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي المحسوس والجنس الطبيعي خارج عنهما وهو العقلي الاضافي
المعوم له واما الجنس العقلي فهو لا يعوم شيئا من الانواع والا لتقوم الجنس المنطقي ضرورة انه يقوم
الجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرض حال الفصول الملتئمة مع الانواع وانت خبير بانتفاء هذه
الدلائل على ان ما هيات الكليات ما ذكرته نعم نقضا بها ولست بشيء كما سيظهر لك فقطع المصنع بالفروع
وهو موقوف شكاكة الا فضل تحوله العالم الجنس اعلم والا ان الا جناس ربما تتوسط متضايفان

تحته وا فصى الا جناس الى نوعه فالمتوسط كذلك والعرب يمكن ان يكون تحته جنس كما لتسلم العالي نسبة
لا النحي ويعود الكلام الا جناس العالي له الواقعة في سلسلة واضحها والعرب بالنسبة
لا اي ما سيه عرض لا يكون تحته جنس بالعكس الى ذكر الماهية ويكون جنسا تحته بالنسبة
ال ما سيه اخرى لا يظهر سلمناه لكن لا نم انها لو كانت عرضية لا يكون انواعا فوقه لان الانواع امور محصلة
فلسا لا نم وانما يكون محصلة لو كانت انواعا لماهيات محصلة وعينها لسن كذلك لان الكليات المتطقة
ماهيات اعتبارية لا وجود لها الا في الذهن ولئن سلمناه لكن لا نم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا
بالعكس لا نوعا واحدا فان النوع يجوز ان ينحصر شخص فلم لا يجوز اعتبار الجنس نوعا وكان النص
على بطلان هذا المنع هو قسل وهو مندفع لان انحصار شخص لكن لا بد في الذهن من افراد
ذلك الجنس بحيث لا يكون تحته انواع وما لم يكن لمطلق الجنس نوع لم يتحقق العقل والانواع الا بكل الا بعد
ولم تصلح الماهية للنوعية فلم يكن له الا نوع واحد ولان الجنس لو انحصر نوع كان مساويا لفصله
فلا يكون احدهما اولى بالجنسية من الآخر لكون كل منهما ذاتيا مساويا لخلاف النوع فان التعاند عرضي لا نسلم
علم ان ذكر المنع لو ورد بعد الاستدلال او بعد المنع الاول لم يسمع عليه الدليلان ثم ان قلسا
الجنس المطلق جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض لمعقولات العشر وهو باطل
نظرهم ان اصلاق المحمد وضات ما هية هل يوجب اصلا فوا لعوارض ما هي ام لا فان كان اصلاق
المعوارض المحمد وضات موجبا لنوع ان فاذا تحقق العارض فصل لها فصل فيها ما هي كان جنس
الاجناس العارض المجموع مخالفا ما هية جنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس
انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن يوجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجوهر ليس مخالف
العارض للكم الا في العروض والتقدير انه لا يوجب الاصلا فوا فيكون جنس الاجناس مقولا على كثيرين
مختلفين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس فوقه المتعلق على كثيرين مختلفين فوقه اكيدا وفوقه المضاف فهو
جنس الاجناس وجنس الا جناس نوع الانواع وهذا الخلف لا يختص بجنس الاجناس فانه آت

الى تحته

الا فصل الواقعة

الا فصل الواقعة

الا عراض

اما ان يجاب بان الجنس اما مفهوم الجوهر او مفهوم العرض واما ان يجاب بان الجنس اما الذي يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلا نسلم انه يجوز ان يكون مفهوما يقابل المفهوم الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا يخرج المفهوم منها عن ان يكون جوهرا مخصوصا او عرضا مخصوصا لانه اما ان يكون الشيء جزءا لما يقوم نفسه واما لا يقوم ولكن ذا ماله وهو ممنوع فان الصوت عام مع انه يكون صفة للهواء والعرض ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص وهو ظاهر لانا لا نسلم ان الفصل فصل ونسبته على نسبته لا النوع ونسبته لا الجنس ونسبته لا حصة النوع من الجنس ما نسبته لا النوع فانه مفهوم له كمفهوم الناطق للانسان وكل مفهوم العالي مفهوم للسافل فالمفهوم العالي مفهوم الامشي من العالي ان ناطق فرسا وبهاء تام الماهيات لا يكون بعض مفهوم السافل مفهوم العالي وما نسبته لا الجنس فانا نسلم انه كمفهوم الناطق اعني الحيوان الى الانسان وكل مفهوم العالي مفهوم للسافل فهو مفهوم العالي لان معنى مفهوم السافل تحصيله في الوجود والعالي جزء منه فلازم حصوله فيه ولا عكس كليا والا لم يتحقق السافل حتى يتحقق العالي فلا معنى للسافل سوى العالي مع زيادة لكن قد يقسم السافل الى مفهوم العالي وما نسبته لا الحصة مثل الامر المشترك انه علم فانا علمه لوجود ما يطلق عليه العلم من الحصة وكذا في الفرس وغيره والموجود الحيوانية التي هي الطاقة والحيوانية التي هي الحساس هو الحصة المشتركة وغيره الحيوانية التي هي الطاقة في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي هي الحساس هو الحصة المختصة بالفرس وغيره والدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر لا يمتنع كل منهما من الآخر فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة كما يجعل من نوع يجب الانسان وان كان علة وليست هي الجنس الا ان يلزم الفصل فيمتنع ان يكون العصل علة وهو المطلوب وجوابه انا ان اردنا بالعلة العلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلا نسلم انه لو لم يكن كل من الجنس والفصل علة تامة لم يمتنع اتصاف كل منهما من الآخر ولا يلتئم منهما حقيقة واحدة وان اردنا بها ما يتوقف عليه الشيء اعم من ان يكون جزءا منه او خارجا عنه فلا نسلم انه لو لم يكن كل من الجنس والفصل علة تامة لم يمتنع اتصاف كل منهما من الآخر ولا يلتئم منهما حقيقة واحدة وان كان كل منهما علة ناقصة فلا نسلم انه لو لم يكن كل منهما علة ناقص

والخاصة ما ان العرض انما يتبع ان يشترك في من جميع الموجودات علاقة ذين اقسام عشر للمايية
تعرفها واما المناسبات فحصل ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل ما هو نوعه فقط ولكل الفصول وغيرها
فانما اعتبر اضافة واحقق جنسيتها الا ما كان الجنس لما اضافا اليه ولكل جميع الكليات المتصلة في امر
واحد بحسب اصناف الاضافات حتى ربما صح ان يكون جنسا للفصل
والعلم اضافي لما فصل تقرير قولنا محل العرض العام اللازم وقول الفصل عليه مقولا في جواب
والخاصة قول كلي واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالامكان
للجنس قد يكون خاصة وقد لا تكون وجنس الفصل ليس كذلك جنسا
قد يكون فصل جنس وجنس العرض حيث تكون عرضا اما بالامكان لما الجنس فقد
لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قد تكون خاصة وكثيرا ما تكون
خاصة الفصل خاصة وعرض الجنس من غير مكن والعرض بالنسبة الى الفصل عرض
والا بالعكس صدقا فحصل من كلام الشيخ واعتبار الاختيار والاعتبار ما تقدم
ومعلوم وكل منها بالعكس لا حصصه الصادق عليها نوع حقيقي كل ما دون الكليات اذا قيس
لا حصصه الموجودة اذ ان اي طبيعة من جنسا انما تقترن بالخصائص كذا الفصول جنس
موجود لحقه الاشياء من غير اعتبار النظر فيه وكذا الناطق غير معتبر معه الفصول كذا الابيض
من حيث هو ابيض مشار اليه كان نوعا حقيقيا لكونه حيوانا مقولا على كثيرين متفقة الحقيقة وانما مختلفة الكلي
حتى يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غير ما بالعكس لان الافراد المختلفة الحصة وانما مختلفة الكلي حتى
يكون منه جنس ومنه نوع فانا اذا اعتبرنا افراد الانسان مثلا يكون من الكليات ما هو نفس ماهيتها و
منها ما هو جزء ماهيتها ومنها ما خارج عنها حاصلة من الكل وانتزاعه لا الجزء اما هو بالنسبة لا الجزء المختلفة
لا الاعتبار به واعلم ان اقسام العلم ما يحس لما مدخل المختلفة نا الطابع وخصوصا وعرضيا ما نا غايته
الصدوبه واما بالعكس لا المختلفة المعقول الوضعية مثل لانا اذا تعقلنا سقفا ووضعنا خلافا اسما كان

العدد

اقدر الذي ذكر منها جنسا والقدر المشترك فصلا والخارج عنها عرضا عدا عام الكلام فانا يسا عوجي وتلوح
باب القول ان ذي هو المقصد الاقصى من قسم التصورات مولف الفصل الى ادس في العرف معرف
الشيء لو صور تقدم معرفته على معرف الشيء ما يكون تصوره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور
بوجه ما اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بامر صادق عليه لتشاول التعريف الحد والرسم معا وما ذكروا من
ان الافكار معدات ليفيضان المطالب لا سانو كون المعرف سببا لان الافكار حركات النفس هي المعرفة للعلوم
لا العلوم المترتبة فرون كونها مجامعة للمطالب على انهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعد ايضا لا عار منا
التعريف غير مانع لاخول اللوازم البينة اللوازم فيه لان تصورات الاسباب تصورات لا زمها كما يستفق
العدد والدخان للنار مع انها غير معرفة لانا نقول لا خفاء ان المراد بتصور الشيء في التعريف التصور
الكسبي ضرورين التعريفات اما كون بالعكس لا التصورات الكسبية والبديهية انما تكون سببا للتصور الكسبي
بطريق النظر فان لم يحصل لم يتحقق النظر لم يكن كسبيا وذكر ان توضيح المطلوب التصوري المشعور به اولا
ثم يعود الى اثباتاته وعرضياته مع بعض ما لفاته يوصل الى المطلوب كما سبق ذكره الصواب
على ادل رسم العكس عليه وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك
فلا وصول الى التعريف واشار بهذا السوال انما نشاء من عدم امعان النظر والتتبع لكلام القوم
وكان فرق حصول المصدق مختلفة كذلك يختلف طرق حصول التصور فربما يحصل بان توضح المطلوب
وتحرك النفس الى حاصله وحين التفتش الصور العقلية يطلع على احسن منزل بسيطة بنساق
الذهن منها الى المطلوب وربما يجتمع في التعريف امران او امور مرتبة موقعة لتصور الشيء سواء كان
مشعورا به اولم يكن وربما يحصل بان تحرك الذهن منه الى مبادئه ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول
ليس بالنظر الاتم الا ان غير بالكرة الاولى اولم تستعد الترتيب فيه بل يكفي اعداد الاذهان التحصيل او
التوقد على ما سبق الاذهان اليه في صدور الكتاب لذلك حصوله بالطريق الثاني بل ما ذكر من ان ما حصوله النظر
بالطريق الاتم ليس كل موقع تصورا هو معروف قول شاع كما ليس كل ما يوقع التصور يحمد بل المعرف النظر

الثاني هو كاسب التصور ولفظه ما يمكن التصديق وبهذا وجب ان يكون مؤلفا من المفاد اختيارا
مبوبا تصور المطلوب المشوق الى تحصيله وانما لم يجعل الطرق الاول من القول الثاني ولم ينظر
النظر ما ذكره الا ولى وان كان الانعكاس فيه ضمنيا لقلته وعدم وقوعه تحت الضبط وكذلك الطرق
الباقي لقلة الاستقراء فيه ليس باختياري وانما هو اضطراري لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف
بالمعنى الاخص ان اريد بالتعريف الصناعي لا بتمايز بحالة نفس النظر والا لكان في امكان وقوع التصور
بالمعنى البسيط وحالكان معرفة المعرف علة لمعرفة الشيء وجب ان يكون متقدما على معرفته
ضرورة تقدم العلة على المعلول وللمرتبة لكان رابعة اوصاعدا وقبلها ان يكون غير الشيء المعرف
لانه لو كان عينه كان معلوما قبل كونه معلوما وانه محال وفاقيتها ان لا تعرف بالمعرف والا لتقدم
على نفسه بمرتبة او مراتب وبالثانية ان يكون مساويا في العموم اي يكون حالة متى صدق صدق المعرف
وبالعكس الاطراد ولازم المنع ومتى صدق المعرف صدق هو ويلزمه الانعكاس والجمع والا لكان
اما اعم منه او اخص او مبايا والكل لا يصلح للتعريف اما الاعم فلان الخصص لا يستلزم تصور احد
خواصه ولا لاحد الاعم الذي هو اقل مراتب المعرف واما الاخص فلانه اقل وجودا فيكون اخفى و
الاخفى غير صالح للتعريف واما المباين فلان نسبته لا المباين الاكثر كنسبته لا عين وكنسبة المباين
الاقل اليه فتعريفه اياه دون عين ودون العكس ترجيح بلا مرجح ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا
للمعرف مع قربهما الى الشيء فالمباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه والكلام مفروض فان الاعم يستلزم
الاخص بوجه ما نعم ربما يستلزم تصورا بحسب الحقيقة كما لا يدل ذلك على استلزام التعريف به واما
التمايز فان اريد به التمايز عن كل ما عداه فربما المعرف والقول الثاني لا يقتضيه وان اريد التمايز
عن كل ما يشاركه بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد والاخص لما كان اخفى لو كان الاعم ذا مساواة او لازما
بالمعنى الاخص حتى يكون اقل وجودا في العقل والمباين ربما يكون لازمه خاصة لا بعض بينا نه لا يحصل
بكل عرضه كالعلة والمعلول وذا بينهما لم يكن اخفى من المعرف لانه اسبق وجودا في العقل فيكون اوضح

فقد عرفت ان حصول سرّ بطلان المساواة ولم ينحصر المعرف في الاقسام الاربعة خروجه منها على ما ذكروه وليس تمثيل المتقدمين لرسم المعرف بما ذكروه دليلا على انحصاره فيما ذكروه ومن جميع ما هناه ربما لا يحتاج ان يكون اعم لا ما يعلوه هذا بخصوص بجعل النظر هذا الباب مما يوافقه من العوارض الثاني وخصوص اصطلاح العموم الذي يفهمه المتقولون بالقبول بالقرون مدعوا اليه في ذوق

لفظاء عند المحققين كما ذكر هذا الفاضل المتصلف مطلع كما به بل خطاء مهما فان التصور المكتسبة كما يكون بوجه خاص كذلك يمكن بوجه عام ذاتي او عرضي فكما سبها ان لم يكن معرفا فلا بد من وجوه بك آخر عند العلم فيه ذلك لان المطلوب حصوله طرقا الاكتساب وان كان معرفا لم يصح اعتبار التعدي من جميع الاضداد في رسمهم مرضوا ان التعريف انصار عن بعضها فان مالا عند استاز انتي ء التعقل على خاص لم يكن على تصوره وبهذا اتضح التعريف بالمبدع بان لا يكون معنى التعريف ان يكون ما هو المعرف مساويا عن عين والذي كله اشارة الى ان كل برهان عرّ الشاء وغاية ما ان التصور المكتسبة على واتب لمنه تصور الشيء بمعنى عرضي بخصته او بجنه و غلوّ و منه تصور بمعنى ذاتي على احد الوجهين و التصور الخاص قد يشمل على كما ذكر صنعته و قولا متناول الاشطلا منها كذلك العوارض المستعار عن عوارضه و تعريفه قد تكون بمنزلة من عرض ما عداه فان كان بالعرض تصور تام وخصوصا ان كان لجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات فوجه تام هذا عند اظاهرين من المنطقيين واما عند الفاضل فان اشمل على جميع الذاتيات حسنا لا يشذ منها فوجه التام والا فناقص تام و المقصد الاقصى من تحديد ليس هو المعرف بالذات بل فصل معنى معقوله موازيه لماهية الوجود و انما المعرف تابع له هذا كلام الشيخ و قد مان هذا المساواة ليس مشروطة في مطلق المعرف بالوجه التام و تقريره من فضل رجال الاسعاد لا التصورات المكتسبة اما من اذاعات التي هي على ذهنيه او من العرضيات التي هي معلومات ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلول الخارجية او من الشبيه او من المخالف او اكمل منه الاشتراك الذي هو المقصد الجنسي من المعرف ما عند التصور التام وهو الاستقراء من اقسامات و العلل الاثبات و انتقاصها ما يكون بحسب المعرفات المشابه وبينها ربط بطيء بطيء قرب الاشتراك و بعضها قرب الاشتراك و كثيرا كان فاما يباين الاعم يكون اعرف من المطالبة و اجلى و بسيط المتعقل فان كانت مع وجود اقدم بالطبع ايضا فالمعرف بها شبيه برهان اللم و الا فهو شبيه برهان الان المعرف انتي اما متقدم و هو الاشتراك ظاهر الدلالة و الوجودي على المراد بالنسبة الى السامع او باشتماله على تكرر من غير حاجة كما في تعريف الانف الاعلى او من ضم حزون كما في الضاحكين هو العقد المشترك في جنان القوم بوله و التعريف بالمشاكر بعرف بالمشابهة الخصمة المناسب تقدم هذا الكلام على بحث الاضداد اذ هو جواب بعض ربما يعود على حصر المعرف في الاربعة فقال المتقل يكون اما بايا الكل او اخص فالمعرف به خارج فاجاب بان المعرف بالمثال ليس المراد منه المعرف نفسه بل مجاهته للشيء باعتبار مقايسته الا المثاكر وهي المساهمة الخصمة على الحد ما سبق في التعريف بالمثال فيكون من قبيل الرسوم لا مثال المشابهة بمشتركة بين الاثنين لانه فيما نحن فيه واكن المشابهة بين الاثنين لا تكون مختصة بما حد ما لا يعلوه مشابهة سذاجة اي غير مشابهة واكن هذا ممكن تعريف الشيء بمشابهة للمثاكر بعرفا فيما حاجته توبته و على المعرف اول راوه هذا الذكر ما ان يخاطبا لاستفاده ابتدا الاكتساب وتقرير ان المطلوب بالمعرف اما ان يكون معلوما او لا يكون معلوما واما ان كان يصح طلبه اما اذا كان معلوما فلا استحاله تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه

ان يشمل على جميعها فهو حد تام والا فناقص واقرب اقسام لا يكون الا واحدا وكن تقدم ان كان بالعوارض والعوارض والعلل فهو رسم مؤلف وان كان بالذات ساب مجهود مركب والرسوم اذا فاقت المعرف عن جميع ما عداه فهو تام والا فناقصه وان كان بغير الذات ساب والعرضيات فهو المعرف بالمشاكل وهو المعرف بالرسم لان وجه المشابهة لا يكون الا عارضا ومن هذا القبيل هو بعد الخصم بالمزمار كقول الاديب الاسم كرسي ونحوه فعل كرسي ونحوه هو قول المتقدمين ما يحصر بالعلم لا بتصور الجهل لا نظائه و لما كان اكثر استثناس المعقول انا قصه بالاشتراك صار استعمالها في غالبات المتعلمين اكثر و اشيع واعلم ان الحد انما يحسب الاسم وهو قول يسهل على منفصل دال على الاسم اجمالا ولا يراع فيه الا ان الاخت مايدل عليه اللفظ الذي يجاد عليه بالعرض وقد يكون تراخا لغويا

عامه ان يدفع بقال بوجه استعمال اداوات مرالالفاظ ولهذا استحسن بعض مشايخي المناطقة الخطاب استفسارا الالفاظ المجهلة والمشركة لاطلاق فهم الى وجه ادراك الالفاظ اما بحسب المفهوم وهو ما يدل على ماهية الشيء انا بتدوبحز الزاع فيه لجواز ان لا يطابق و لما كان الموجود اوسع موجودات وضاق فيها حدود بالوجه من و اما المعاد و ما فاسها الا الفاظ وجود بحسب الاسم و كذلك الرسوم و ربما سقط المعرف بحسب الاسم معربا بحسب المقصد اذا صار الشيء المعرف بحصول الوجود بعد ان لم يكن واعلم ان حدا الغالب لطالب غرض و فوائد كثيرة اختصار الفاظون اختصارا افضل بالمراجب و غيره و فرضه و اصطلاحا قلنا منهم انهم غلطوا و تقصوا و سهم في ضبط مطالبه بمراحل بعيد فا نعون فيه من عظيم بحر يجيئ نزور لولا خوف الملال والاطناب والتعرض بالبس لاثرة الكتاب لاوردت ما خصته مركلام الشيخ الرئيس و غيره من الفضلا بالمحققين واما ذكر سيد الحد السند من مباحثه بعضها بعض و سدها على اكثر فوائد

قوله الخلو المعرف بما عتبر في المعرف شرائط اربعة عرفتها فيتخيل المعرف ما خلا ايتها كان فوهم لان قوله بان لا يساوي المعرف لا يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعا او مختلفا ويبدأ المعرفة والجهالة كتعريف احد المتضادين بالاخر او معرف بالاخفى كما يقال انار اسطقس شبيه بالنفس و نبقه كما يقال الحركة نقله

الطالب محرما لا شعور للذهن به فليس قوله ان اريد ما لمعلوم المعلوم من كل وجه فلا يلائم الحصر في الجلد فجواز ان يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد به المعلوم من وجه ما فلا يلائم انه لو كان معلوما لم يصح طلبه واما كون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يصح طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان الوجه المعلوم يصح طلبه بتحصيله وكذا الوجه المجهول لاستحاله توجه الطلب الا ما اعتقد بالبداهة ولا يترتب في الشكل واجد على مطالب العقد فيه اصلا فلا وجه لتخصيصه بالمعرف واعترض الامام شمس الدين الخوافي عليه بان فوكم كل معلوم يصح طلبه وكل معلوم يصح طلبه لا يستحقان على الصدق لان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الاخرى لانعكاس عكس نقيضها الى ما مانى الاخرى فان النقيض الاول واذا صدق صدق كل ما لا يصح طلبه لا يكون معلوما وعكس بالاستعاره لا بعض ما لا يكون معلوما لا يصح طلبه وهو مناف للقضيه الثانيه ولان عكس نقيض كل واحد منهما يستلزم سح القضيه الاخرى قياسا منتجا لقولنا كل ما لا يصح طلبه يصح طلبه وانه محال وعكس نقيضه ما نقال لانم ان القضيه الاولى يعكس بعكس النقيض الى الموجبه المذكوره لجواز ان يعكس بالاستعاره الا مناف المانعة او ليتنبيه معها المحال كما سبق من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبه بعكس النقيض سلمناه لكن نقول الكل كذا التصور اما تصور معلوم او تصور غير معلوم وكل تصور معلوم يصح طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحينئذ نصحصنا المعلوم و غير المعلوم بالتصور لم يصح عكس بعكس القضيه الاولى الى مانى المانعة لان عكس نقيضها كل ما لا يصح طلبه لا يكون تصورا معلوما و بعكس بالاستعاره لا بعض لا يكون تصورا معلوما لا يصح طلبه وهو لا مانى القضيه الثانيه كل تصور غير معلوم يصح طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور من غير المعلوم فلا منافاه بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب بعضه لبعض افراده والضابط ينتظم عكس بعض كل منهما مع الاخرى فما سا منتجا لعدم اتحاد الوسط مالم صاحب الكشف الاستكار عام الورود على كل منهما مع حمل واحد على ما مالس و هذا الجواب يخص بما اذا كان الذات كالتصور مثلا الصفات

مثلا ما ان كان تعلم وجوده وكون الموضوع في احدى القضيتين الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان الموضوع في نفس الصفتين من غير تحقق نسبة كل منهما لم يصح هذا جوابا ولم يفد لان المنفصلة ح وكم العكس لا بد ان تكون سالمة على ما وضع للمقابلين فاذا قيدا بذلك الموضوع فيتمارى الجليسين اندفع الاشكال فاحفظنا كل ج اما ب واما ليس ب وكل ب اوكل ما ليس ب بسيط وارد ناوجوه التخلص عنه نقول كل ج اما ج ب واما ج ليس ب وكل ج ب نهو او كل ج ليس ب فهو انتهى المطلوب والجواب عن الكل اما لانا نمنع ان المطلوب اذا كان مجهولا من وجه معلوما من وجه منتج طلبه بالوجه المجهول واما كون الكل لوكان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجه هو كاد اطلقنا جعله الملك بواسطة الملك العلم بتعاض مرجوا رضه فانه وجه المجهول وهو جعله الملك معلوم من وجه العارض لملك بوجه الطلب نعم ان الكل الثاني ان عرف الشيء اما ان يكون بنفسه او بحيثه او ما لحق عنه او ما لكون لازم الداخل والخارج والكل محال والتعريف ح اما ان يفيد ما عرفت او اما بالجزء فذا محال ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء نفسه لا متناع ان يكون مباينا عنه وهو ظاهر او داخلا فيه اذ الداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جميع الاجزاء جميعها وان يكون بعضها دون بعض لان معرفة الكل معرفة لكل جزء من اجزائه والالم يكن معرفا لشيء من اجزائه او يكون معرفا لبعضها دون بعض فان لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفا لها بهيئة اذ المركبة وان كان معرفا لبعض الاجزاء معرفة المباينة كما سوقف على معرفة ذلك البعض سوقف على معرفة البعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء حد من سوقفا بل يسوقف غيره فلا يكون الجزء معرفا لها هيئة كان معرفا لكل من اجزائها وبعضها نفسه وهو محال بديهة الشيء بنفسه وغيره فلا يكون معرفا بالطابع وهو ايضا محال لان الطابع انما يعرف الماهية لوعلم اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها سوقف على العلم بها وعلى العلم بكل ما عداها والاول مرجب الدور والثاني سوقف العلم بالماهية على العلم باختصاص الطابع الموضوع عليه والثاني يستلزم لحاظ العقل ما هو غير مقتضاه بها واما بالمركب من الطابع والداخل فلا يعرف بالطابع ايضا وقد تبين بما ذكرنا بطلان الجواب بالكل والجواب انا لا نسلم ان التعريف بعض الاجزاء محال وسنده لان معرفة الكل سوقف لكل جزء منه قلنا

لانم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن المعرف او مكتسبا من معرف آخر وليس من المتبع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل المتبع معرفة الكل دون معرفتها لا نعالف معرفة الكل موجد الكل في الذهن لانه على تصوره وهو معصوله في الذهن وموجد الكل لا بد ان يكون موجدا لكل جزء من اجزائه والالم يكن موجدا للكل بل بعضه لانا نعلم ان موجد الكل لو وجب ان يكون موجدا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقض وهو تخلف المسبب عن السبب او تقدم المسبب على السبب وكل لازم المسبب ما هو مركب عرفتان في الوجه الزمان كل مركب من الجنس والفصل متغايرة عنه ما لزمان عند تحقق الجزء الثاني ان تحقق موجد المركب لزم الامر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق معه وان لم تحقق لزم التالي لان الجزء الباقي معلول بما هو علة المفروض لا نعالف لانم ان تخلف المعلول عن العلة المستقلة محال وانما المستحيل تخلفه عن العلة التامة لا ما نفرض من الابتداء ولو كان موجد الكل موجدا لكل جزء لزم احد الامور الثلثة اما تعلل الشيء بنفسه او تقدم المعلول على العلة او تخلفه عن العلة التامة لان المراد بالموجد ان كان علة وجود الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء الماهية علة لنفسه ضرورة كون كل منها علة الكل وان كان العلة التامة للوجود لزم احد الامرين الآخرين كما مر لا نعالف سبب ان معرفة الكل لا يجب ان يكون معرفة لكل جزء لكن من الواجب ان يكون معرفا لبعض اجزائه والالم يكن معرفا بالفرض ولان موجد الكل لا بد ان يكون موجدا لبعض اجزائه والتالي مرتفع كما بين في الاستدلال قابلا العلة الموجدة للشيء الذي يعلل معرفته للماهية علة لبعض اجزاء الكل الطابع لتصور او جبهة ما الوجه وهو علة الجمع بينهما وهذا الدور كما مر في بيان امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للماهية لان الجزء المعرف به ان كان جنسه كان معرفا بنفسه والا فالطابع لانا نعول لانم انه لو لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرف علة للمعرفة الماهية لكنه الخصم وليس كذلك بل المعرف ما هو علة لمعرفة الشيء عندنا ومن امر معرفة الشيء بوجه ما لا ستدعي معرفته من جميع الوجوه ولان معرفة الكل لا بد ان يكون موجبا لبعض اجزائه والتالي مرتفع كما بين في الاستدلال سابقا

الاقوى ان العلة الفاعلية للشيء هو المعرف لها بالوجه الذي هو علة فاعلية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة قابلية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة غائية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة صورية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة مادية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة جزئية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة كلية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة جزئية له وليس المعرف لها بالوجه الذي هو علة كلية له

اولا لم يكن حاله قسام اربعة لا فرد عليها فالبسيط الذي لا يتركب غيره كالواجب لذاته والعدد الاحد لا بد من الفصل والاشياء بحال الاحد بالعكس لا ما سبأت ان ايدا بحد وانتهالا بحد عنها غير بما بحد بهما والا فلا بد لما بان حال الاحد بالعكس لا ما سبأت ان ايدا بحد وانتهالا بحد واما حاك الرسم فكل ما لا خاصة لا زمة بينة ولم يكن بديهي التصور وهو مرسوم وان لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون له خاصة او يكون لكن لا يكون لازمة بينة او يكون وهو بديهي التصور لم يكن مرسوما اما على التقديرين الاولين فلما سمعت غير مرة واما على التقدير الثالث فلان الرسم انما يكون للتصور المكتسب بالملازمة الاولى منظورا فيها لجواز رسم شيء لشيء لما بينهما بالعرض العام مع الفصل والتعريف التام لا يكون الا بالقول اي المركب كتركب الاحد التام من الجنس والفصل والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون بالقول اما الاحد فكالمركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكما يتركب الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الاحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالعرض والاحد التام لا تقبل الزيادة والنقصان من حيث المعنى لانه جميع الذاتيات وجميع الذاتيات بمشيع لا يزيد او ينقص وقيد بالمعنى لجواز ان يتصف كما اذا اورد بدل الجنس والفصل حدا بهما او حدا بهما وغير العام فانه قد يعلم بما ليس بحد كما اذا اورد بدل الجنس البعيد عرضه او غير نفس وفصلا ان او احدهما واما الزيادة والنقصان فظاهر ان يذكر فيهما خواص متعلقة او احدهما والعام في الحد والرسم يجب تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص فيكون اعرف والاعرف واجب التقديم في نظر التعلم وفيما عرفت وتقتصر على هذا القدر من الكلام في قسم التصورات حامدين مصلين الكافل من يشاء من التصورات بالحق المبين

جدد

ليس الامام في المطوّل الجنس المطلق ليس جنسا لواحد من الاربعة لان ما هيتها ومعنى العالي والسافل عليه ليسا كل منها على ما هو عليه في الجنس العالي ما والذي يكون عليه جنسا للاكوان ليس هو جنسا وكذا الباقيان والعلل لا يكون نوعا للاعراض الجنس الذي تحته الانواع من الامور الخمسة واما الاكوان فليست هي والله هو الجنس المشترك فليس ليس هو قد يحمل لانه الذي هو جنس وفصله جنس والشيء لا يكون بالنسبة الى شيء واحد جنسا وفصلا الامام بان النوع جاز ان يكون متحصرا في شخص واحد كما لشمس عند من قال لا يجوز ان الجنس ايضا منحصرا في نوع واحد وليت النوع وان انحصر في شخص واحد فالجنس لا يجب ان يكون منحصرا في نوع واحد فلا يدان يكون لزيد الروحي انواع كثيرة ان الانسي اذ قد لا يكون نوعا وكذا الجنس الاول الحيوان والاولى الجوهر ونحوه كما سيجيء ولكن هذا مشكل على ما ذكرنا من ان الجنس لا يكون جنسا باعتبار نوع واحد فيكون كل منهما فصلا لكونه ذاتيا مساويا للاول من ذلك النوع فان كان مساويا للفصل فلا يكون احدهما ما ذكره الامام وهو حسن اذ لا تسلم ان ما هية الملكة عدمية واما يكون كذلك اذا كان نوعا ما عدا ذلك اما اذا كان نحو ما قلنا اذ جاز ان يكون ما هيتها امرا وجوديا فلا نسلم ان كل ما يكون كذلك اذا كان نوعا ما عدا ذلك جميع انواعها ما يوجد في ما لا يجوز ان يكون ما هيتها كذلك كما قال الجنس العالي هو القائم بنفسه والجنس السافل هو الحصل الاجناس والجنس المتوسط هو الذي له جنس فوق وجنس تحت فليس الجنس العالي ما هو قائم بنفسه وليس السافل ما هو حاصل الاجناس وليس المتوسط ما هو له جنس فوق وجنس تحت فان قلت البسيط لما لا يكون فوقه جنس فان قلت البسيط هو الذي لا يكون له جزء فكيف عرفتها قلت جدا ان البسيط ان البسائط خاصة ومنها ما يكون بسيطا وصفا ما هيتها ما يكون بسيطا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين سرح دعاه الدرج وسرح دعاه الكتاب

وله عاص ماخوذ من قولهم فاض الماء فيضا اذا كثر وفي سال والفاض مضاف الى ما بعده

وهو دوارف وعال وجعل فياض اي وهاب جواد لكثرة عطيته وسيلان خيراته فهذا يكون الفاض مصدرا فالاسناد مجازي وعلى كلا الوجهين الفاض اما صفة الله تعالى بمعنى الماضي او بمعنى الاستمرار اما باعتبار حال متعلقه الذي هو الاكوان او باعتبار حاله

الذوارف او جعل منه قوله الغدوات دوارف تعالى درفت عينه اذا سالت دمعه (اي سال)

وله العوارف جمع عارفة وهي المعروف والخير وبالجملة حمد الله على سيلان خيراته

علينا او على ما جاد علينا بالخير ليسياله الخير المنقطعة قوله وعلم الامام هو القاء

معنى الدرع بطريق النقض والصلوة هي لغة رحمة وتضرع ودعاء عند البعض

واستعمال فان قلت ليس الصلوة الا معنيان هذان لغوي وهو الدعاء وهو شرعي

وهو ان كان المعلوم والمعلوم الخصوصة عن اس حاذ ان يكون الصلوة قوله معنى

الرحم قلت قلت لا كان للمطلوع صفة وهي الدعاء وان كان المعلوم والمعلوم الخصوصة

دعاء وهي الرحم لان الله مع ما كان ارحم الراحمين واكرم الاكرمين قال لا يلزم خبر ما

ان الرحم وصف مدح او تعظيم ولم يكن متعلقها وهي الدعاء والعمل الخصوصة

متعلق والمدح اما الدعاء فلانه طلب على سبيل الخضوع والذل على الاصح والله

منزه عن ذلك واما العمل فلانه مجاز مطلقا حمل على غايته وهي الرحمة

البرية الخلق والخلفة السلطان الاعظم وعال جعل فلان ملاذا اذا قام مقام

اي ملجوه خيران الآن هو اعلى الكتب واسعاده قل ساغ الورد وهي البيوماب

الكبراء تعالى آل ابراهيم وآل محمد عليه الله وآل السلطان ولا تعالى آل العمال وآل

الحمام آيه الآل السراب بيان اذيال الطيب ونعدان الغاوي فان فاز جوابه

ه فيض ان الوهاب صيغة المبالغة من فاض المكان اذا كثر وسال فاذا يكون فرس الوهاب

كثيرا الفيض فيكون غرا لكن الوهاب هو الذي كثر حتى فاض وسال عن موضعه متصفا

عن جواده مملوءا فيضا فيكون فرق الوهاب من باب رجل عدل مذا اذا جعل الوهاب صفة له

او مستقلا عن الفياض قرينة المذكورة ويمكن ان يجعل الوهاب وصفا لله به نبعت مواهبه

فيكون الكلام اذ ذكر الموهب لا لموهوب نفسه فاذ وهاب آخر مغني فهو الوهب كما تبين الآن (ذولفن)

والذي مؤيد معنى الاصطلاحي الا صطلاحي هو الفيض ان الحكماء يطلقون على الفعل الصادر

الفياض معنى الفعل الصادر الذي لم يقدر موضوع ولا لغرض فالفياض على هذا التركيب كوهاب بخلاف

يمكن ان يستشهد من المغني الاول اي اسم لكل الفعل والفعال الثاني ركن يستشهد من النسبة

اي ذو الفيض والفعل كما في الوهاب بعينه هذا موجود في ذكره الحشي وهو كلام غير مفصل عن كون

الوهاب مبالغة متضمنا لمعنى الفياض فلا حاجة الى نقل ولا قرينة مجاز فانه قال الجوهري في فصل

فياض اي وهاب يكون الفياض متضمنا معنى الفاعل الى مثل كل المتضمنة ولا يخفى

فواتح صنايع الابرار

جعل الرئيس الحشي جعله الفاعل بمعنى الوهاب بالمعنى الذي مر لم يكن فاعل المكان فيضا وغرضه اذا كثر حتى

سال من جانب الوادي فجعل الوهاب كان الفاعل الذي اداد على منصبه الى ما هو اعم منه في الفياض ليشمل

الى الوهاب بهذه المناسبة المصححة للنقل لا يكون مجازا فيه او مستعارا له ولم يجعله بمعنى الوهاب ابتداء لعدم

الاشتراك والنقل المجازي فيرتكب الاشتراك او تحمل الفاعل بمعنى وصفا للوهاب نبعت مواهبه على ان يجعل

مواهبه كالماء الفياض اي الكثير السيل فيستقل الفاعل بها او يستعار لها ما يوصف الوهاب بالفياض

فيكون مشتقا اليه اي مستعارا منه بواسطة ومعنى قولهم المبدأ الفياض فاعل من الفيض الا صطلاحي لانه

قال في الحواشي ان الخالق الفيوض الا صطلاحي على ما ذكر في الفعل ودراسة فالفياض قولهم المبدأ

الفياض على ما ذكر من كونه مشتقا الى المبدأ الفاعل فلا واسطة فعلى هذا يجعل هذا المبدأ لانه فاعل

ما خلق العالم على نحو هذا المبدأ بواسطة ودوام فعله وان الخلق على نفس الفعل الا على ذاته فقولهم المبدأ

الفياض بمعنى المبدأ ان ذو الفعل لا يحتاج نقل الى عدم المناسبة المصححة للنقل فلا معناه الى مثل كل المتضمنة

لمعاد النظر المعاد المران والنظر مولد لفظ العمل ما هو حاصل عند التحصيل
ما هو غير حاصل العباد معلوم عارب الموازين عبادا اذا عرفت اوزانها فيه
عالم العالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق والدليل الظاهر سدا الشعر
ما فوق حول الجبل الودي إذا رأيتم وجوههم وسيوفهم في الحادثات اذا دجون كوكبهم
منها معالم للهدى ومصابح تجلوا الدجى والاحراب رجوم والارتياد الشيء عظيم صعاد
العلماء يحكمون موصوب معلم بل يستدلون عليه صيطلون تعلم المنطق واجب لان معرفة
الله تعالى واجبة لانه منعم وشكر المنعم واجب شكرى تعالى واجب وهو لا يكون الا بعد معرفته
وهي ليست بديهية بل موقوفة على انظار صحيحة لا يعلم الا بالمنطق وما لا يتم الواجب الا به
فهو واجب والا لكان نقضه وعظيم لما ورد شرعا السلف مع علمهم قدرتهم كانوا يكون بدكل
كان يخشى فوتها والتكدرة الامر التنظيم اذا يحكون اى الذابتون في علومهم غاية
متوغلين فيها انوار مواجعهم هي العلوم التي يستخرجونها وتعيب معدهم على عليهم والوجه
اول ما وسطرس البحر ومنه مولهم لفلان مرجعه جيد يراد به اسباط العلوم بحوالة
الطبع واستشار اى افتار خ اطراف الاطراف الفلوة المدح الفيلسوف الفلسوف مع
المشيشة بالبادي معاد علما وعملا بقدر طاقته تشييد المباني اى احكامها كما تعلق
النفيس العلق الغال الجليل القدر والنفس المال المرغوب فيه ازنازه الازنار
جمع زهر وزهر النبت نور زهرت اى ظهرت انوارها جمع عرف
وهو الرائحة الطيبة بهرت اى غلبت بهرا العين اى اضاء رحتى علت صوءها على ضوء
الكواكب يعالى مريا مر وزهرت فلانة النساء اى غلبتهن بالحسن مشعوفا اى مولعا
بشاطان النطوط وهو البقد على مطوو المعطوف عطف القاف القرس البطي وصل
القرس صبق الخطو اراد هنا ساطا على مطوو التامل خ السوط انه كان متباعد في العدو

والجري

والجري على كفه راكبا على فرس التامل فهو استعار بالكناية اوشبه التامل بالسابق
فاثبت له القرس او نسبه فوته الى بها تمايل الامور بالفرس المعطوف قواضعا
لان ملاك العمل معلول بها يمكن بها مر التامل كما يمكن بالفرس للسير فاطلق المعطوف
عليها واراد بالمال وكالدي هو العدو والجري الفكر البليغ فيكون الاستعارة بعرفكم
تحقيقية ناضلا نضال اللجاج اى راميا يعول ناضلت فلانا فانضلته اذا غلبته
والنبال السهام والتحقيق بالحرص والفرط التجاوز عن الحد اراد انه كان به حرص
شديد في تحصيل وتفتيشه المرامي جمع رماة وهي السهم الذي يرمى الى الهدف
حاد بها الحادي اى يق للابل فراجد وهو سوق الابل بالغنم ومسهما هو مجاز عن
التحرص لم ار عالما عاملا، ان ما ان من الجملة كالسان للجملة الا بقية ايجب وقد كنت
فيما مضى زمان شعوفا بتحصيل علم المنطق استطلعته اى استخبرته يعول
استطلعت راى فلان اذا طرت ما رأيه طلع بدايع الاشكال الطلع بكسر الطاء
هو الحمل وطلع النبي حمله وفعل الطلع ما يطلب الوقوف عليه والاشكال جمع
شكل وهي الاشكال الاربعة بنيان بنى بنيانه اى يعتمد ببنائه ويفتخر به في انهاج كمنع
ميدانه الانهاج السلوك السنن الطريق الميدان بكسر الميم الموضع الواسع الاجانة
القرس الاوقد تفتحت سينه وكسينه استشفاء للجملة الحالية مر الحاله العام المقدرة
اى لا يبقى كتاب ببالي بنيانه على حال الا على حال قد تصفحت فيها سينه وكشينه
اى ما بقي كتاب الا متصفح السنن المراد بالبين المسائل العاطلة والبين المسائل الخالية
ان المزينة بالحكم وانما كنى بالبين عن العاطلة وبالبين عن الخالية لان الشيء مزينة بزينة
النقطة الثلث التي فوقها والبين خالية عنها وزينة المسائل بدلايلها وامثلتها والجملة
بما يؤكدها وتقريرها وسينها لا يطلع على مقاصد الا واحد بعد واحد اى لا يطلع
الا واحد بعد واحد اطلع عليه نقط لا بعد اثنين او اكثر والمراد بعد الاخر الاعتياد

لا اتفاق في الزمان وليس المقصود من هذين العبارتين صرعة ولا يطلع عليها في الاثنين
بل بيان قلة من يحقق كتاب الشفاء او لا يطلع على مقاصده الا واحد من الازكياء
بعد واحد منهم لنستعمل ركبه ولم يطلع على مقاصده اذ ليس ذلك منتظم الكل واحد
بل واحد دون واحد او لا يطلع على مقاصد في كل زمان الا واحد بعد واحد اطلع
عليها في زمان قبل ذلك الزمان وهذا الكلام ما خوذ من قول الشيخ في كتاب الشفاء الاشارات
في الغلط السابع في تعاطي العارفين جل جناب الحق عن ان يكون شريعة كل وارد يطلع
عليه الا واحد بعد واحد الشريعة مورد الناس ربة والمراد ذكر قلة عدد الواصلين الى
الحق وقيل المراد من واحد بعد واحد قطب الاولياء لان الاطلاع الكامل على جناب
الحق لا يحصل الا للقطب وهو لا يكون في كل زمان الا واحدا وتعرف عينه وكينه
الغث المهزول والسمين ضده اى بيوت بني جبان ورد به الا واردون بعد واردون
وردن فلان اى حضر في الورود وهو الذهاب الى الماء كان الصدر بمعنى الاياب والرجوع
عنه والكلام في وارد بعد وارد كالكلام في واحد بعد واحد فكم صعد نظري
فيه وصوب التفعيل هنا لتكثير الفعل اى صعد مرة بعد اخرى ونزل مرة بعد اخرى
يعني انه طالع كتاب الشفاء مرارا ونظر فيه مرارا الى الان وكم نقد عن عمى ضلالة وثقب
نقر وثقب اى نقش وفحص والفيت اى وجدت في جل جل الشيء اكثره على افتراع
الافتراع ازالة البكارة ولا تفتقوا الفتق الشق والفتح والرتق العمل واراد هنا
جمع ارض وهي جمع زهرة من وراء الاكام وراء الشيء جانبه من قدام او خلف
والاكام جمع كم بكسر الكاف وهو وعاء الطلع وغطاؤه النور والجمع كمام والاكام فلا تغرو
اى فلا تعجب مغرا سقط الصبح اى ظهر وسفرت المرأة وسفرت اى كشفت
عن وجهها هي انقد فيه الافكار من النقد وهو تمييز الجيد عن الردي واختيار الافضل
عن مواضع اللبس وهو مصدر قولك لبست عليه الامر اذا خلطت حميدا بين

السهى والشمس اى بين القوي والضعيف والسهى كوكب خفي في بنات نعش الكبرى
والناس يختبرون به ابصارهم عالم يطلع سطع الضوء اى ظهر واوضح وكشف
اى عقد عليه وشاحا وهو للمرأة ما تشد به وسطها حمائل حاقد المعاقد مواضع العقد
ما نظم اى سلم التنوير وهو فاعل العقد القلاع بعد شناءه اى بعد تفوقه وعفت
اراد بها العفاة الدروس والطلل المجاعلى سبيل المجهل وهو العفاء التي لا اعلام فيها رعني
بها اكابر على الخدود الخلق جمع خد وهو سواد العين اوعيرت اى ملئت ونحت
عن سمت الصولب متعلق بما تجنبت اى ما حدت عن طريق الصولب اوعيرت
او دارا الطلل بدت تنطق على جميع السياق اى يحمل عليها غطاء وسترا لمكانتها
اى مكنى بها بضم الكاف اى حد مكانها والمراد هنا الوقوع لا يكمرث اى لا يبالي العاتب
هو المولى او الوزير وهال للوزير الدستور ايضا ناظمون ناظما والمجم لفظ موضوع
للتفاعل في النظم والناظر الحافظ الغانم من قداح الفضل العداح جمع قدح بالكسر
وهو سهم القمار والرجيح المعلى سابع سهام الميسر وهو اوفر السهام نصيبا برأيه
العاقب العاقب امام ثقب اذا جعل ثقبه او زعب النجم اذا اظهى شعاعه وكثر
او زعبت النار اذا توهبت واشتعلت يعني ان رايه لفاء جودته وفوته سعق
الاشياء كانه يثقبها لوصوله الى غورها واراد انه كالكوكب الثاقب والنار الثاقبة
الظهور والعفو جمة اى كثير المفضال اى كثير الخير والانعام العوى اى العالم
القوم اى الرئيس مالان مدحب محلا البيت سد البيت لا عيشي قس وهو راس
مصر قالما في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ركن الدين ركن السرير جانبه وحبل
ركين اى له اركان عالية ورحل ركين رموز مر الركانة اعتنائه اى اهتمامه ركينا
اى موليا راكيات امالة الملك الزمام جمع رايه وهي العلم والامالة السياسة باعمالكم

اللهم یا غنی یا حمید یا مبدئ یا معید یا رحیم یا ودود
اغنني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك

من قرأ قل هو الله احد الف مرة اعطى ما سئل

من كان له حاجة مهمة فليتوضأ بعد العشاء فليقرأ سورة والشمس والليل والتين على بساط طاهر الى سبع ليال يقضى الله تعالى حاجته

من آرزو زیارت جمال النبوة فلیتبع هذا الدعاء

اللهم رب البلد الحرام والشهر الحرام والحل والحرم والركن والمقام اقرأ على روح محمد منا التحية والسلام

٧٨

محیط آن را گویند یعنی اند بود و قسم اند یا بسیط اند یا مرکب آنچ بسیط اند هم بود و قسم اند یا بسیط فلکی اند یا بسیط عنصری آنچ بسیط فلکی است مجوّف است کواکب و افلاک و آنچ بسیط عنصری است عبارت است از مرکز و ارض و ماء فلکی قمر و آنچ مرکبات هم بود و قسم است تام است یا ناقص اگر تام است عبارت است از آثار علوی مثل رعد و برق و آنچ مرکب تام است نظر کنیم شمس متعلق بود و سه مایه اگر نیست معادن و اگر هست نظر کنیم جنس و حرکت و الوان مایه اگر نیست نبات و اگر هست نظر کنیم مدرک و معهم اسماء سه مایه اگر نیست حیوان و گر هست انسان

مراتب الدایج علی

ما فاعل الغم ان فی سوده وعن ذی الکمی وان فاتا الجنه
لا تواخذ هم وحط الخشیة الکمی المنع وان فاتا الجنه
یا الکمی یا ظلام یا علام فرجون الوجود وکل الوجود
وافزع الکمی یعنی عدم فرجون الوجود وعدم فرجون الوجود
صادف علی ما هو علیه والواجب وغیر الواجب

فی الفعل ان فی

فی الفعل ان فی

فی الفعل ان فی

بسم الله الرحمن الرحيم حامدا لله على العظيم ومصليا على محمد الرؤف الكريم

الفاضل الواب اى الطبيعة المخصوصة التى اراد ما ان يج بهذا اللفظ فى هذا المقام الوباب
اى هذه الطبيعة المعلومة فاللام للتعريف هذا الجنس المعلوم نظرا الى مقام التعريف لا اول الجنس
والعهدية والاستغراق ممتنعان ج اذ لا معنى لاعتبار الافراد ما لعدم صحة الحمل والنبوغ عن المعا
وعدم الفائدة وما قيل انه لا يكل ان الفاضل مهما لم يقصد به معنى تشبيهى اصلا فلم يتصور فيه
التجوز المرتب على ذلك المقصد حسب ما يتبين مع ان الوباب انما قصد اساتذته لكل الطبيعة فلم يستعمل
لفظ الرجال اراد حينئذ الطبيعة المراد بهذا اللفظ فى اول هذه الخطبة على انه اكد لفظ الكل
الخصوصية وبسيطة الى قصدها او جنس من اول وكل الافراد فيها لانه لازم لها ولهذا المعنى الجائى المترتب
على قصد التشبيه والعدول عن القصد الى ذلك المعنى ابتداء وثانيا على الوجهين ج ملازم لوقوع الاول
على الشبه المذكور وتصح توقف الكل وتمكن اعتبار العهدية فى اللام بجعل لفظ الفاضل على مفهوم ما اريد
سطفا فحت تحمل معناه الحقيقى والمجازى المقصود به فى عنوان ان يج واراده حقيقته التى الطبيعة
المخصوصة المذكورة واما العهدية ما عتبار حمله على مفهوم المركب من الحروف واران الحصة المعهودة
منه التى هى اول فرد منه فلم يصح فانما يتعدد ويضاف ج جائز الموضوع الى معنى هذه الحصة من ذلك
الجنس الوباب او تبعا لمن يج اضعف البيانى المحمول اى هذه الحصة سماه الوباب وحمل عليه
ما اريد حمله به عليه ههنا كما فى التعريفات اللفظية اعتبر فيها الاخطار فى الذهن فى الجملة التى
عنها بلفظين ج هذا الحمل وان لم تعتبر عامة مواضعه لكنه معتبر فى كثير من اللغات وبيانى الاصح
قوله من فاضل لكاد حال من البقاء او خبر مبتدا محذوف اى الفاضل هذا ما خوذ اى انتظم من
او هذا اللفظ ما خوذ منه والمتبادر عاد كر ان اعتبار المادى صحت وخطر فى مسمى اللفظ بحسب العا
لانه اعتبر الواضع فى المعنى الوصفى وذكر الكاذة المشبه به فى فحله فكان الوباب ما كد راد اج وا
ان اعتبار التشبيه انما يكون بالنسبة الى قصد معنى الحقيقى للفظ المجازى لا بالنسبة الى فرد من افرا
من الخمسة لوقوعها على السر قندى

قال ابراهيم عليه السلام ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين وذلك مثل ضربه الله لنمرود بن كنعان الجبار الذي حاج ابراهيم في ربه فلما قطع عليه الحجة وأفحمه وأراه عجزه وانقطاعه عن معارضته بحجة أخرى سأله أن يأتي بالشمس من المغرب فبهت الذي كفر أي تحير وانقطع ولم يأت بشيء يدفع به حجة إبراهيم عليه السلام